الإدارة المصرية وتنظيم دارفور
(١٨٧٤-١٨٨٤م)

د. وسام أحمد طه منصور

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

قسم التاريخ

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

تسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز جهود الإدارة المصرية لتنظيم دارفور خلال الفترة (١٨٧٤ – ١٨٨٤) ، فالكثير من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية أغفلت دور الإدارة المصرية فى دارفور ، خاصة لقصر الفترة الزمنية ، وضآلة المصادر التي تناولت تلك المرحلة ، ناهيك عن ندرة ما بها من معلومات وبيانات ، هذا بالإضافة لوجود تصور أن الإدارة لم تقم بشئ يذكر خلال فترة وجودها بدارفور ، ناهيك عما اكتنف تلك الفترة من اندلاع الاضطرابات إبان عهد الإدارة . مما استدعى تسليط الضوء على تلك الاضطرابات التي كانت تموج بها دارفور فى عهد الإدارة [١] . كما أن ظروف مصر الداخلية قد لا تساعدها على النهوض بشئون دارفور على الوجه الأكمل من: استحكام الأزمة المالية ، وعزل الخديوى إسماعيل ١٨٧٩، واندلاع الثورة العرابية فى مصر ١٨٨١، وما استتبع ذلك من خضوع مصر للاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ، هذا بالإضافة لاندلاع الثورة المهدية فى السودان منذ ١٨٨١ ، والتي كانت دارفور أحد أهم المديريات مساندة لتلك الثورة.

والفترة الزمنية التي عالجتها الورقة البحثية (١٨٧٤ – ١٨٨٤) ، وأسباب اختيارها أن عام ١٨٧٤ شهد ضم دارفور للإدارة المصرية ، وما استتبع ذلك من إجراءات . كما شهد عام ١٨٨٤ سقوط الفاشر[٢] al-Fashir حاضرة دارفور فى يد المهدية ، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ دارفور .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولعل من الواجب أيضا إيراز أن تلك الورقة البحثية ليست معنية بالصراعات التي خاضتها الإدارة المصرية مع القبائل فى دارفور خلال فترة البحث ، وكذلك ليست معنية بالصراعات القبلية التي نشبت بين القبائل فى دارفور. فموضوع الدراسة يتمحور حول جهود الإدارة المصرية فى تنظيم دارفور ، ناهيك عن أن هناك بعض الدراسات[٣] التي تناولت تلك الصراعات بالكثير من التفصيل والإيضاح، في إطار ما كانت تموج به السودان حينئذ من أحداث .

وتطرح هذه الورقة البحثية عدد من التساؤلات وهي : هل تمكنت الإدارة المصرية فى بنوات وجودها القليلة أن تحدث تنمية لدارفور من عدمه؟ وإن كان فإلى أى درجة ؟ ، وهل أثرت ظروف مصر الداخلية على مشروعاتها فى دارفور؟ وإلى أى درجة ؟ ، هل قامت مصر بإجراءات من شأنها تحقيق الترابط بين دارفور والوطن الأم "السودان"؟ وهل أشركت الإدارة المصرية أبناء دارفور فى إدارة شئونهم؟.

وقسم الباحث الدراسة إلى ستة محاور رئيسة : المحور **الأول** : ضم دارفور وتحجيم نفوذ الزبير. المحور **الثاني**: أدوات سيطرة الإدارة المصرية لتنظيم دارفور. المحور **الثالث** : اللامركزية والنظام الإقليمي فى دارفور. المحور **الرابع** : الإدارة المصرية وتنظيم الضرائب فى دارفور. المحور **الخامس** : الإدارة المصرية وتنظيم القضاء فى دارفور. المحور **السادس** : الإدارة المصرية وتنظيم النشاط الاقتصادي والخدمات فى دارفور.

أولا – ضم دارفور وتحجيم نفوذ الزبير:

قلّد الفرمان السلطاني محمد على باشا ولاية مصر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ ، على أن تصبح وراثية لأكبر أفراد الأسرة سنا ، فضلا على النوبة ودارفور وكردفان وسنار .[٤] وبذلك فقد ألحق الفرمان السلطاني دارفور ضمن الإدارة

المصرية على الرغم من أنها لم تكن خاضعة لنفوذ مصر حينئذ. وتفسير ذلك: إما أن: الفرمان قد جانبه الصواب فى تحديد مناطق نفوذ الإدارة المصرية فى السودان ، وهذا ما نستبعده فليس من المعقول أن الدولة العثمانية لا تعرف المناطق التي بسط محمد على نفوذه عليها . وإما أن يكون فى ذلك تلميحا، بل وسماحا من السلطان بمد نفوذ الإدارة المصرية إلى دارفور.

احتفظت دارفور باستقلالها عن الإدارة المصرية فى السودان ، حتى عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩)، وكانت العلاقة قائمة بينها وبين الإدارة المصرية على أساس من الترقب [٥]. خاصة مع إدراك سلاطين دارفور للأطماع المصرية في أراضيهم ، ناهيك عن ذلك الجوار الجغرافي مع الإدارة المصرية فى السودان .

وتجددت النوايا لفتح دارفور في عهد الخديوي إسماعيل، وكان ذلك ضمن طموحاته الكبرى لبناء إمبراطورية مصرية في أفريقيا [٦] فقام مدير بحر العزال الزبير رحمة (١٨٦٩ – ١٨٧٤) على رأس أربعة آلاف جندي من مديرية بحر الغزال فاستولى على " شكا " Shaka جنوبي دارفور عام ١٨٧٣ ، واستعد الزبير لحرب السلطان إبراهيم سلطان دارفور(١٨٧٣ – ١٨٧٤) الذي أعد جيشاً بقيادة وزيره أحمد شطه والمقدوم[٧] Maqdum سعد ود النور ، لكن تمكن الزبير من هزيمتهم في يناير ١٨٧٤، وأعلن الخديوى الحرب على سلطان دارفور [٨]. كما توجه الحكمدار إسماعيل باشا أيوب (١٨٧٢ – ١٨٧٦) إلى دارفور على رأس قوات الإدارة لدعم الزبير الذي واصل تقدمه داخل دارفور ملحقاً الهزيمة بالجيوش التي لاقته وصولاً إلى بلدة دارا[٩] Dara ثاني بلدات السلطنة أهمية بعد العاضمة - الفاشر وخاطب السلطان منذرا وطالبا منه التسليم ، إلا أن السلطان أرسل وفدا برئاسة الحاج إدريس للاتصال بالخليفة العثماني وحمله مائتي ألف ريال ،إلا

أن الزبير تمكن من هزيمة السلطان إبراهيم واقتحم دارا وتوجه صوب الفاشر (١٠).

واقتضت الخطة زحف إسماعيل باشا حكمدار عموم السودان على رأس قواته مخترقا مديرية كردفان Kordofan صوب دارفور ، وتغلبت قواته على قبيلة الحُمر Humar في بلدة أم شنقة(١١) Um Shanga، وحينئذ واصل الزبير زحفه حتى لقي السلطان إبراهيم سلطان دارفور الذي مُنِيَ بهزيمة في معركة منواشي(١٢) أكتوبر ١٨٧٤، مما مكن الزبير من دخول الفاشر ظافراً في أكتوبر ١٨٧٤ ، وتلاقت قوات الحكومة بقيادة إسماعيل باشا مع قوات الزبير في الفاشر(١٣).

وأعلن إسماعيل باشا أيوب حكمدار عموم السودان في الفاشر ١٨٧٤م، مرسومه بتأمين أهالي دارفور على حياتهم وممتلكاتهم، فتقاطر الناس عليه معلنين الولاء والطاعة.(١٤) وكان أول ما أمر به الخديوي إسماعيل بعد فتح دارفور وضمها للإدارة المصرية١٨٧٤، هو تأسيس نظام دقيق لإدارة شئون تلك البلاد وحسن إدارة شئون سكانها حتى ينصرفوا إلى أمور حياتهم من : زراعة ، وتجارة وغير ذلك . وما كانت تلك الغاية لتتحقق إلا بحسن تنظيم الجهاز الإداري وتنظيم كافة شئون دارفور ، وكذا العمل على استتباب الأمن بين ربوعها ، وتقسيم قراها ومدنها .(١٥)

وتلقت القاهرة أنباء الانتصارات التي أحرزتها الحملة ، وردت عليها سريعا ، بالتهنئة للحكمدار والزبير، ولكافة الضباط والعساكر ، وترقية الضباط إلى رتب أعلي، كما أنعم الخديوي على الحكمدار إسماعيل أيوب برتبة الفريق والنيشان المجيدي من الدرجة الأولي، وعلى الزبير برتبة اللواء والنيشان المجيدي من الدرجة الثانية(١٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأمر الخديوي إسماعيل الحكمدار بالبقاء في الفاشر ريثما ينتهي من تنظيم شئون دارفور على أكمل وجه ، كما أكد الخديوي على ضرورة قيام الحكمدار بتحقيق الأمن في دارفور ،وكلفه بتعيين الحكام والموظفين اللازمين للإدارة الجديدة ممن في طاعيته ، كما أبدى الخديوى استعداده لإمداد دارفور بما تحتاج إليه منهم إذا لزم الأمر . وأنه سيرسل له ما يحتاجه من الجنود ، ثم طلب الخديوي العمل على تأمين الطريق الذي يربط دارفور بكردفان ، حتى لا تتقطع الأخبار والمراسلات بين الطرفين(١٧) .

اتبعت الإدارة مع الزبير اللين والمهادنة ، خوفا من قوة الزبير العسكرية والتي كانت تربو على ستة آلاف جندي مزودين بالأسلحة النارية ، وغالبيتهم من خاصة عبيده ، الذين وقع على عاتقهم العبء الأكبر لفتح دارفور ، هذا بالإضافة لمسئولية الحفاظ على الأمن والاستقرار ، والقضاء على جميع الاضطرابات التى تولدت بعد الفتح(١٨)، في الوقت الذي لم يكتمل فيه ورود الجنود النظاميين الذين طلبهم الحكمدار . وبدأت سلسلة من الاتصالات السرية بين القاهرة والحكمدار ، لتحديد مكان الزبير في الإدارة الجديدة لتحجيم قوته ، ليسهل على الإدارة أن تبسط سيطرتها على هذه المديرية المترامية الأطراف(١٩).

وأعربت القاهرة للحكمدار ، عن رغبتها فى اتخاذ كافة الاستعدادات ، لفتح برقو الواقعة غرب دارفور، لابعاد الزبير عن مسرح الأحداث فى دارفور ، وللتخلص من جنوده . وكان رد الحكمدار أن الوقت مازال مبكرا لهذا الإجراء ، ففتح برقو تشتيت للجهود المبذولة فى ضبط شئون دارفور ، ففتح دارفور لم يستقر بعد، كما أن معظم العساكر تحت يد الزبير لقمع الاضطربات ، وهم لم يحصلوا بعد على راحة ، كما أنه لم يحصل على ما يكافئ جهوده (٢٠) .

أصدر الحكمدار قراراً بمنح الزبير لقب "مأمور إدارة دارفور" تطميناً له ولقواته القائمة على حفظ الأمن فى دارفور [٢١].واقترح الحكمدار فصل إدارة دارفور عن بحر الغزال وشكا، وأن يعين على دارفور مدير عام برتبة لـواء ، إما بترقية حسن بك حلمي الموجود بالفاشر آنذاك، أو من تـراه الحكومـة صالحاً لهذا المنصب، وبذلك تحال شكا وبحر الغزال إلي عهدة الزبيـر كمـا كانت. وكان الحكمدار يري أن ذلك هو الطريق الأمثل لإدارة دارفـور إدارة صائبة. وبعد خمسة أيام من تاريخ إرسـال هـذه البرقيـة رأى الحكمـدار ضرورة إبقاء الزبير حيناً من الزمن بدارفور، ليشـرف علـى الإدارة فيهـا ومعه حسن حلمي بك كقائد لعساكر الجهاديـة[٢٢]، حتـى يكتمـل وصـول العساكر والموظفين ، فلن تكف القوة النظامية الباقية لحفظ الأمن بعد رحيـل الزبير إلي بحر الغزال وشكا [٢٣].

وكان لدى الحكمدار إشكالية كبرى ، فهو لا يستطيع تعين الزبيـر لإدارة دارفور للحيلولة دون أن يستقل بها عن الإدارة المصرية، كمـا لا يسـتطيع استبعاده أيضا ، لاحتياج دارفور لجهوده وجهـود عسـاكره لحفـظ الأمـن والاستقرار ، ناهيك عن افتقار الإدارة فى دارفور حينئذ للجنود النظـاميين ، مما جعل القوة فى يد الزبير [٢٤].ورأى الحكمدار أنه لا يسـتطيع أن يتحمـل تبعات عزل الزبير من منصبه كمأمور إدارة أشغال دارفور ، واستبعاده مـن إدارة دارفور ، وأحال البت فى هذا القرار إلى الخديوي فى القـاهرة ، كمـا طلب الحكمدار أن يعين الخديوي من يراه مناسبا لهذا المنصب . [٢٥]

وغير الحكمدار رأيه في عزل الزبير باشـا ، ورأى التمسـك بـه لأن استبعاده سيؤدى إلى اضطراب الأمن ، فوجوده يدعم قوة الإدارة المصرية ، ويُمكنها من قمع أية اضطرابات ، وعليه فقد تقرر استمراره في وظيفته حتى يتسنى استكمال الجنود والموظفين بدارفور وتستقر الإدارة [٢٦] . ثم اقتـرح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحكمدار تشكيل هيئة لغرب السودان ، يرأسها خالد باشا قائمقام حكمدارية السودان حينئذ ، ومنصبه يحمل مسمى مدير عموم غرب السودان Governor of Western Sudan ، ويعاونه في الإدارة حسن رفعت بك مديرا لدارفور ، وحسن بك حلمي مديرا للعساكر الجهادية [٢٧]. وبذلك فصل السلطة العسكرية من السلطة الإدارية كما استمرت الفاشر مقرا للإدارة ، وأبعد الزبير ليكون مديرا لشكا وبحر الغزال[٢٨] . ويبدو أن هذا الاقتراح قد راق للحكمدار حتى يتمكن من التغلب على مشكلتي نقص الموظفين والأمن. فالأولى وجد حلا لها باستدعاء الإداريين من الخرطوم إلى جانب حسن حلمي باشا حتى يتعاون الجميع ، كما وجد حلا للثانية أن تعاون مديريات غرب السودان بإمداد مناطق الحاجة بالعساكر والجنود ، بما يمكن أن يؤدى إلى إحلال الأمن والاستقرار في دارفور.

وأصدر الخديوي قراره لحكمدار السودان بالفاشر في ٢٦ فبراير ١٨٧٥ أوضح فيه أسباب منع تعيين الزبير باشا في منصب مدير دارفور [٢٩] وكان أولها : خوف الحكومة من أن يطمع الزبير في الاستقلال بما تحت يده . ثانيها : رؤية الحكومة بأن عمل الزبير في التجارة قد يمنعه من ممارسة مهام وظيفته، وأنه لا يجوز الجمع بين التجارة والإدارة، وأنها مستعدة لشراء مشاريعه ومتاجره بأثمان مناسبة إذا أراد أن يعين بهذه الوظيفة. ثالثها : عدم اطمئنان الحكومة المصرية من عدم خضوع جنود الزبير للنظام والتعليمات. [٣٠]

وما إن اكتمل وصول جنود الجهادية بدارفور[٣١]، حتى رأى الحكمدار أنه ليس هناك ضرورة لتعيين الزبير في المنصب الذي سبق أن اقترحه، بل رأى عدم كفاءته ، ولهذا أعلن تعيين حسن بك حلمي مديراً على الفاشر بعد ترقيته لرتبة اللواء، ومديريتين أخريين بصفة مؤقتة، أما دارا التى تقع جنوبي دارفور، فقد جعل الحكمدار الزبير مسئولا عن إدارتها ، كي يستعين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

به فى إخماد الاضطرابات التى اندلعت بدارفور(٣٢).

أوضح الزبير عدم ممانعته في ترك إدارة دارفور، ولا في امتلاك الإدارة المصرية لمشاريعه ومتاجره في بحر الغزال، ولكنه طلب أن تبقي له الإدارة على ستمائة قنطارا من العاج الموجود لديه في بحر الغزال، كما تعهد أن يُسلِم العاج ، والشباب الأصحاء لتجنيدهم، على أن ترسل له الإدارة المعدات والذخيرة ، ولم يمانع أيضاً من تحويل رجاله إلي عساكر خاضعين للإدارة المصرية بمرتبات ثابتة(٣٣). ولعل الدافع الرئيس وراء ذلك إدراك الزبير – الذي هو فى الأساس تاجر رقيق – أنه لا يستطيع الوقوف فى مواجهة الإدارة المصبرية ، أو أن يعلن عصيان أوامرها ، فالإدارة المصرية كانت مرهوبة الجانب .

وشرع الحكمدار فى تصفية وجود الزبير في دارفور، وأمر الزبير بالعودة إلى بحر الغزال، وفصل دارا عنه، فقدم الزبير عريضة إلى الخديوي يشكو فيها الحكمدار ، وجاء الرد من القاهرة بأن أوامر الحكمدار لابد من تنفيذها(٣٤)، وهنا يتضح لنا أن الخديوي كان متفقا مع الحكمدار في سياسته التى استهدفت تحجيم نفوذ الزبير ، حتى تتمكن الإدارة المصرية من بسط سيطرتها على هذه المديرية المترامية الأطراف.

طلب الزبير السفر إلي مصر لمقابلة الخديوي شخصياً، وعرض حقيقة الموقف عليه، والنظر معه ومع رجال حكومته في أمر تنظيم البلاد التى تم فتحها على يده، والبلاد التى يمكن إلحاقها بالإدارة المصرية ، فوصلته برقية من القاهرة في أغسطس ١٨٧٥ تفيد الموافقة على حضوره إليها(٣٥).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا – أدوات سيطرة الإدارة المصرية لتنظيم دارفور:

١ – الجهاز الإداري :

أ – مدير عموم دارفور: وتربع مدير عموم المديرية على رأس الجهـــاز الإداري في دارفور [٣٦] ، وكانت السلطات الإدارية والعسكرية في المديرية في يده ، فهو مدير المديرية وقائد جنودها ، وكان المدير هو حلقـــة الوصـــل بين الخرطوم ومديرية دارفور ، وكان يتلقى التعليمات من الخرطوم ، كمـــا كان يرسل إليها التقارير التي تحوي كافة البيانات والمعلومات التـــي تخـــص المديرية[٣٧]. وعين الحكمدار إسماعيل باشا أيوب الزبير رحمة في نـــوفمبر ١٨٧٤م مأمور إدارة أشغال دارفور[٣٨] ثم عين أيضاً حسن بك حلمي مـــديرًا على الفاشر ثم أوكل إليه إدارة مديريتي كبكابية[٣٩] وأم شنقة لحين حضـــور مديرين لهما ، ثم رشحه الحكمدار ليكون مديرًا على عموم دارفور، فوافـــق الخديوي إسماعيل ، فتمت ترقيته إلى رتبة لواء وتعيينه مديرًا عامًـــا علـــى عموم دارفور في مارس ١٨٧٥م.[٤٠]

مسئوليات مدير مديرية دارفور:

- كان المدير يمثل حكمدار السودان ، وكذا فهو المسئول عن تنفيذ أوامر الخرطوم ، وهو المسئول الأول عن كل من ينتمون إلى الجهاز الإداري في دارفور ، كما أنهـــم مســـئولون أمامـــه وإليـــه يرجعون عند اتخاذ القرارات ، كمـــا يـــتم إبلاغـــه رســـمياً بكـــل تحركاتهم .[٤١]

- هو المسئول عن جباية الضـــرائب مـــن أهـــالي دارفـــور ، واختيار الوسيلة المناسبة لذلك ، لتحقيق أكبر عائد مـــالي ممكـــن ، كذلك هو المسئول عن توجيه نفقـــات المديريـــة نحـــو مصـــارفها الصحيحة والمحددة ســـلفاً ، والإشـــراف علـــى تـــدوين الـــدخل

والمنصرف في دفاتر خاصة تعرض على الحكمدار.(٤٢)

- وفي مجال القضاء يعد مدير المديرية بمثابة محكمتي الاستئناف والنقض معاً في كل ما يصدره القضاة من أحكام (٤٣).
- تقلد مدير دارفور منصب القائد العام للحامية ، فالقيادة العسكرية لدارفور كانت بيده ، وهو المسئول عن قرار تحرك القوات أو طلب تعزيزات من الخرطوم ، كما أنه مسئول عن تنظيم وتدريب القوات في المديرية (٤٤).
- كان المدير مسئولاً عن الحفاظ على الأمن في دارفور ، كما أنه المسئول الأول أمام الحكمدار عن سير العمل في السجون (٤٥).
- كان هو الذي يقوم بالتصديق على اختيار نظار وزعماء ومشايخ القبائل (٤٦).

ب – **القائمقام** : وهو يلى المدير فى الأهمية ، وكان ضابطاً ، ومسئوليته قوات المديرية ، هذا بالإضافة لقائمقام أخر لمعاونة المدير فى شئون الإدارة فى المديرية (٤٧).

مسئوليات القائمقام :

- كان يحل محل المدير عند غيابه عن المديرية سواء للسفر إلى الخرطوم، وحينئذ كانت تؤل إليه كل سلطات مدير المديرية التنفيذية والقضائية والعسكرية(٤٨) .
- كان يقوم بوظيفة مستشار للمدير في كل ما كان يعرض عليه من أمور خاصة في مجالي الضرائب ، والأمن ، فالمديرية بها عدد كبير من القبائل المتباينة الولاء والطباع(٤٩) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• القيام بجولات تفتيشية في أنحاء المديرية ، وإعـداد تقـارير مفصلة ترفع إلى المدير حول ما عاينه من مشكلات ، وما يقترحـه بشأنها من حلول (٥٠).

• أن يكون على دراية شاملة بأهم الشخصيات ذوي النفوذ فـي دارفور ، من المشايخ والزعامات المحلية ووجهاء القبائل ، ممـن لهم تأثير على الأهالي ، وأن يحرص على التواصل معهم (٥١).

• تقديم بعض المقترحات الخاصة فيما قد ينشب من نزاعـات قبلية ، متضمنة سبل الحل.

• مراقبة تصرفات الجنود والضباط والموظفين ، وعلاقـاتهم بالأهالي ، للتصدي لأي سـلوك أو تصـرف يحيـد عـن حميـد الأخلاق(٥٢).

• فحص وإبداء الرأي في التقارير ، قبل إطلاع المدير عليهـا (٥٣).

ج – الوظائف المعاونة : وطلب الحكمدار إسماعيل باشا أيوب إرسـال عدد مـن الكتبـة ، والمحاسـبين، والأطبـاء، والصـيادلة، والمهندسـين، والقضاة(٥٤)من مصر سريعاً ، لسـد الـنقص الحـاد فـي الجهـاز الإداري بدارفور، شريطة أن يُختاروا من الشباب الأصحاء ، حتى يتحملـوا مشـاق الحياة هناك.(٥٥) وأبدى الخديوي استعداده لإرسال مـا يلـزم مـن الكـوادر الإدارية(٥٦)،وكان كل مركز في دارفور يضم مجموعة من الوظائف المعاونة ، وكانت تتكون من :الكتبة أو الإداريين لقيد المراسلات في دفـاتر الصـادر والوارد ، وكاتب لقيد الحسابات ، وأخر لشئون رجال الأمـن مـن: ضـباط الصف والجنود والخفراء ، وقيد تحركاتهم ، وترقياتهم ، ومراجعة أسلحتهم ، هذا بالإضافة لصراف منوط به قيد الدخل والمنصرف من الأموال (٥٧). ولا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نستطيع القول أن هذا العدد من الكتبة أو الإداريين كان متوفراً بصورة دائمة في كل مركز من مراكز دارفور ، في ظل شكوى عامة وهـى قلـة أعـداد الإداريين والموظفين [٥٨]ناهيك عن كفاءتهم.

٢ – الحامية لحفظ الأمن :

تشكلت حامية دارفور في البداية من عساكر الزبير، هـذا إلـى جانـب الجنود الذين جاءوا من الخرطوم بصحبة الحكمدار ، الذي استدعى عسـاكر من مديريات السودان للمساعدة فى تأمين دارفور نظير رواتب ، ثم ما لبـث أن تزايدت أعدادهم ليحلوا محل عساكر الزبير الذين انسحبوا من دارفور بعد أن توترت العلاقة بين الزبير والحكمدار [٥٩]. وتكونت حامية دارفـور مـن :المصريين والأتراك والعربان والسودانيين الذين تزايدت أعدادهم لما اكتنف نقل الجنود المصريين والأتراك من صعوبات مالية ولوجستية. هذا بالإضافة لبعد المسافة وصعوبة النقل سواء من مصر أو من الخرطوم . كانت رتـب الضباط وضباط الصف والعساكر الجهادية والباشـبوزق(العسـاكر غيـر النظاميين) في دارفور أسوة بما هو قائم في بـاقي مـديريات السـودان وإن اختلف عددهم من مديرية لأخرى بما تقتضيه حالة الأمن بكل مديرية [٦٠].

ورأى الحكمدار أن ترابط في كل مديرية[٦١] أورطـة (لـواء) مـن العساكر الجهادية ، وأورطتين من العساكر النظامية ، وستة سناجق (كتائب) من الباشبوزق (العساكر غير النظامية) الشايقية والأتراك والمغاربة ، وكذلك ستة مدافع ، هذا بالإضافة لما تحتاجه الفاشر من قوات إضافية لفظ الأمن بها ، وتقديم العون للمديريات الأخرى عند الضرورة ، أمـا مديريـة أم شـنقة (فوجه) Foga فقد كان في خدمتها بلوكين (سريتين) من العساكر النظاميـة ، وسنجقًا واحداً من الباشبوزق وذلك لقربها من الأبيض حاضرة كردفان [٦٢]، وكانت الإدارة المصرية هى التى تتكفل بنفقات العساكر من: مأكل، وملـبس،

وأسلحة، وخيول، وغير ذلك من مهمات، حيث كانت تقــوم بإرســال كافــة الاحتياجات ، ليتم توزيعها على كل جهات دارفور(٦٣).ولم يكن هــذا النظــام ثابتاً، وذلك لوجود كثير من الاضطرابات بدارفور، ممــا جعــل الحكمــدار يرسل أورطة جهادية، ومدافع من كردفان لنجدة دارفور للتصدي للخــارجين عن الإدارة(٦٤).وقد اقترح حسن باشا حلمي مــدير عمومهــا بتقســيم القــوة العسكرية إلي قسمين : (٦٥)، **القســم الأول** : يحافظ على مراكز المــديريات داخل استحكاماتها. **والقسم الثاني:** يتم تكوين فرقة أو فرقتين مــن العســاكر مهمتهم المرور بأطراف المديريات(٦٦). ورغم ذلك كان يحــدث كثيــر مــن الاضطرابات من وقت لآخر(٦٧).

وقامت الإدارة المصرية بتحصين الفاشر ببناء استحكامات قويــة حــول المقر الإداري الحكومي، كذلك أقيم بالمثل حول المقرات الإداريــة فــي دارا وكبكابية.(٦٨) ورغبة من الخديوي في تحقيق سرعة وصول الأخبار فقد طلب من الحكمدار العمل على تأمين الطريق بين دارفــور وكردفــان ، حتــى لا تنقطع المراسلات أو تتأخر(٦٩).

٣ – تجنيد وتوظيف أبناء دارفور:

رأى الخديوي إسماعيل الاستعانة بجنود من أهالي دارفور، وتدريبهم في مصر أو فى الخرطوم ، ثم إرسالهم إلى دارفور لتقديم واجبهم بالخدمة فــي المواقع التي تخصص لهم، وذلك ضغطاً لنفقات الإدارة وحفاظاً علــى حيــاة الجنود المصريين (٧٠).وأبدى مسئولوا الإدارة المصرية اهتمامــا مــن أجــل تجنيد أبناء الأهالي في دارفور كي لا تكون هناك حاجة لطلب الجنــود مــن مصر لحفظ الأمن وإخماد الثورات . (٧١) وكانت تعليمات الخديوي للحكمدار اختيار اللائق من الشباب وإرسالهم إلي الخرطوم لإلحاقهم بالجهادية(٧٢)، وقد كان هناك شروط لاختيار العساكر، فالجندي لابد أن يكون شابا خاليــاً مــن

العاهات، قوي البنية، حاد البصر، وعند اكتمال هذه الشروط يصبح الجنـــدي لائقا لالحاقه بالتجنيد ، وتلقيه التدريب العسكري اللازم[٧٣].

قدرت الإدارة المصرية العدد اللازم من الشباب فى دارفور، لحفظ الأمن فيها بثلاثة آلاف وخمسمائة شاب ،ليتم إرسالهم من دارفور، لتلقى التـــدريب العسكري [٧٤]، ووضعت الإدارة ضوابط ومحاذير لنقل هؤلاء الشباب : فقـــد نبه حكمدار السودان على مدير عموم دارفور، بأن يرسلهم في وقت الخريف حيث درجة الحرارة مناسبة، والمياه وفيرة[٧٥]، وبذلك يتمكن مـــن إرســـالهم للخرطوم وتم تحديد ذلك الوقت خوفاً على حياتهم وصـــحتهم[٧٦]. ولحاجـــة الإدارة المصرية الملحة للعساكر طلب الخديوي مـــن الحكمـــدار ضـــرورة إرسال الصالحين من الرقيق المملوكين لسلاطين دارفور السابقين [٧٧]، كمـــا أن هناك عدداً كبيرا يمتلكه أمراء الفور، وعلى الحكمـــدار أن يرســـل مـــن هؤلاء الرقيق الصالحين للتجنيد، وبذلك يكون انتشلهم مـــن الـــرق[٧٨]. فقـــد أشترط أن يرسلهم إلي مصر بصفتهم عساكر لا أرقاء[٧٩]، ويختم الخـــديوي رسالته مع الحكمدار بقوله أنه سيكون في غاية الامتنان إذا ما تمكن الحكمدار من إرسال حوالي خمسة آلاف من هؤلاء الشبان[٨٠].

أراد الخديوي زيادة أعداد الجنود حتى يتسنى ضبط شئون المديرية فـــي باكورة انضمامها للإدارة المصرية في السودان [٨١]. ورفع مـــدير دارفـــور حسن حلمي تقريرا إلى غوردون باشا بأهمية زيادة أعداد الجنود إلى ســـبعة ألوية ، وذلك للحيلولة دون اندلاع الاضطرابات في المديرية هـــذا بخـــلاف النفقات الأخرى، وبالتالي تتضاعف نفقات الإدارة ، وقدر حسن حلمي نفقات الأمن مائة وخمسين ألف جنية سنوياً ، في حين أن الإيرادات لم تكن تتجاوز في أحسن الأحوال خمسين ألف جنية سنوياً ، ورأى أن حكمدارية السودان لا يجب أن تتحمل كل هذا المبلغ[٨٢].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكان محمد بك إمام الخبيري كبير تجار دارفور من الذين قدموا خدمات جليلة للإدارة المصرية، حيث قدم للإدارة المصرية ستمائة شابا من أهالي دارفور لإلحاقهم بالتجنيد، كما أرسل الحكمدار بأبناء سلاطين دارفور السابقين لتعليمهم أصول العسكرية وإلحاقهم بالجيش(٨٣).

قام مدير دارفور بتوظيف بعض أبناء دارفور لصالح الإدارة المصرية، وتعيينهم بالمدن التى بها نقاط تفتيش البضائع، وكانوا بمثابة عيون للإدارة المصرية لمنع مرور أية بضائع ممنوعة أمنياً إلي جهات دارفور، فهناك أنشطة تجارية محظورة : مثل تجارة الرقيق، وتجارة الأسلحة، فكان بعض تجار أسيوط يدخلون الأسلحة النارية إلي دارفور، وكان هذا يسبب ضررا كبيرا للإدارة المصرية، حيث استخدم مثيروا الاضطرابات هذه الأسلحة ضد الإدارة المصرية لإثارة الشغب. لذلك أصدرت الإدارة المصرية قرارها بمنع التجارة في الأسلحة والتدقيق في التفتيش على البضائع الواردة لدارفور، ومنع مرور أصناف الأسلحة والبارود إلى تلك الجهات(٨٤).

٥ – استقطاب الزعماء المحليين :

اجتذبت حملة الفتح بعض زعماء دارفور ، وعمدوا إلي الانضمام تحت رايتها، إذ كانوا يأملون أن تعمل الإدارة على تعمير البلاد ، والارتقاء بها والنهوض بشئون دارفور كباقي مديريات السودان .ومنهم من قدم العون للحملة إبان الفتح: كالشيخ فضل المولي محمد كبير تجار أم شنقة، وأخوه الشيخ إبراهيم محمد اللذان أرسلا شخصين من طرفهما سراً إلى الحكمدار أخبراه بأحوال البلاد، ثم التقيا به خارج أم شنقة، وسارا معه إلي أن دخلوا البلدة، وحصلوا على الأمان لكافة أهالى أم شنقة ، كما قدموا للحملة المساعدات اللوجستية :من الغذاء والمياه اللازمة للعساكر، ولولاهما – على حد قول الحكمدار – لتعسرت معيشة العساكر لكونهما أغنياء وأصحاب ثروة ،ومن ذوي الشأن(٨٥).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رأى الخديوي ضرورة الاستعانة بالزعامات المحلية وأعيان ووجهاء دارفور فيّ العديد من المناصب ، لذلك طلب الخديوي من الحكمدار إسماعيل أيوب أن يرشح له من بين أعيان تلك الجهات في الوظائف الإدارية الهامة من يكون على أتم الاستعداد للتعاون مع الإدارة، وذلك بهدف استقطابهم لصالح الإدارة المصرية ، على اعتبار أنهم يشاركون في إدارة بلادهم، ناهيك عن خفض نفقات الإدارة . واجتهد الحكمدار في اختيار من يصلح ممن تثق الإدارة في ولائهم من الزعامات المحلية لهذه الوظائف الهامة من القادرين علي تحمل المسئولية ، حتى لا يحدث منهم ما يعكر صفو الأمن والاستقرار في دارفور. (٨٦).

واستقطبت الإدارة المصرية كل من: حسين بن الوزير أحمد شطة، وعمه على ، وهم من أولئك الذين امتثلوا لطاعة الإدارة، لذلك كافأتهم الإدارة بتخصيص راتب شهري لكل منهم قيمته ألف قرش، ووعدتهم بتوفير أعمال تليق بهم وبمكانتهم الرفيعة(٨٧). كما استقبل الخديوي أسرة السلطان إبراهيم – بعد أن لقي حتفه في معركة منواشى ٢٤ أكتوبر ١٨٧٤م – بكل حفاوة وتكريم في مصر، وفي طليعة أفرادها الأمراء محمد خليفة، وعبد الرحمن، ومحمد جامع ، ومنحهم مبلغا من المال ورواتب شهرية(٨٨).

وكان ممن ثبت ولائهم أيضاً للإدارة المصرية في دارفور السيد محمد بك إمام الخبيري كبير تجار دارفور هو أول من قابل الحكمدار إسماعيل أيوب بالامتثال والطاعة واجتهد في توفير الغلال والمؤن للعساكر، ووصفه الحكمدار بأنه "نافذ الكلمة وله معرفة بكافة جهات دارفور"، كما قدم محمد بك خدمات جليلة أثناء الفتح، وحذا حذوه أخواه الحاج حمزة إمام ومحمود إمام "وهم من كبار تجار دارفور"(٨٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنعم الخديوي على بعض زعماء ومشايخ دارفور ، ممن تعاونوا مع الإدارة المصرية بالنياشين والرتب، وكان على رأسهم محمد بك إمام برتبة اللواء ، وذلك توطئة لترشيحه لمنصب مدير عموم دارفور(٩٠)، وتعيين محمود إمام رئيساً على محكمة مجلس ملوك الفاشر(٩١) al-Fashir District the Majlis al-Muluk، وأخيه أحمد إمام ليكون كبير تجار مديرية الفاشر، وقد أنعم على كل من : حمزة إمام ومحمود إمام بالرتبة الثانية والنيشان المجيدي من الدرجة الثالثة. كما أنعم على الشيخ فضل المولي والذي منحه النيشان المجيدي من الرتبة الثالثة وعينه بوظيفة كبير تجار أم شنقة، كما أنعم على أخيه إبراهيم محمد بالنيشان المجيدي من الرتبة الرابعة وهي رتبة شرفية(٩٢). كما أنعم الخديوي على محمد أفندي إمام أخو محمد بك إمام والذي حارب بنفسه مع العساكر الخديوية ضد الخارجين على الإدارة بالرتبة الثالثة والنيشان المجيدي من الدرجة الرابعة، وتم تعيينه رئيس مجلس دارا(٩٣)، وعلى الشيخ كرار ولد محمود التاجر بكوبي (٩٤)منحه الرتبة الرابعة ويتم تعيينه كبير تجار كبكابيه (٩٥). والنور عنقرة الذي عين مديرًا على دارا (٩٦) في سبتمبر ١٨٧٧م(٩٧)، ومحمد خالد زقل(٩٨) الذي عين وكيلاً لدارا في سبتمبر ١٨٧٧م.(٩٩) وكانت هذه التعيينات من جانب آخر مكافأة لمن يساندون الإدارة المصرية ويؤازرونها، وبذلك استقطبت الإدارة المصرية عدد كبير من الأعيان والزعماء المحليين.

كافأ الخديوي بعض الزعماء ومشايخ القبائل الذين قدموا مساعدات للإدارة المصرية بدارفور سواء بمواجهة الخارجين على الإدارة المصرية أو بتقديم الدعم اللوجستي ، بالإنعام عليهم بالرتب الشرفية والنياشين تأميناً لهم على مراكزهم حتى يزدادوا من إظهار ولائهم للإدارة، لكي يكونوا مثالاً يحتذي به غيرهم من زعماء القبائل (١٠٠). ومنهم على سبيل المثال : الشيخ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إبراهيم محمد المليح والشيخ محمد فتين وهما من مشايخ قبيلة الحُمُر ،اللذان قدما بعض المساعدات للحملة أثناء ضم دارفور، حيث قاما بتقديم جمالهم لنقل العساكر، كما قدما من مالهم الخاص المؤن اللازمة للجنود ، لذلك أنعم الخديوي على كل منهما بالرتبة الثالثة والنيشان المجيدي من الدرجة الرابعة[١٠١] ، والشيخ بقارى ولد جماع شيخ قبيلة الرزيقات[١٠٢] بالرتبة الثالثة والنيشان المجيدي من الدرجة الرابعة، [١٠٣].

وقام بعض مشايخ القبائل بمحاربة الخارجين على الإدارة المصرية في عدة معارك منهم: الشيخ قناوي شيخ عربان المحاميد بدارفور أنعم عليه الخديوي بالرتبة الثالثة والنيشان المجيدي من الدرجة الرابعة[١٠٤]، كما كافأ الخديوي الشيخ على مادبو[١٠٥] والشيخ عجيل وهما من مشايخ قبيلة الرزيقات وذلك لمساعدتهم للإدارة وتوجههم بجماعاتهم مع عساكر مديرية بحر الغزال إلي الفاشر حيث منح كل منهما الرتبة الثالثة والنيشان المجيدي من الدرجة الرابعة[١٠٦]، كما أنعم على الشيخ منزل من عمد مشايخ قبيلة الرزيقات والذي قدم المساعدات للحكومة بالرتبة الثالثة والنيشان المجيدي من الدرجة الرابعة[١٠٧]، كذلك أنعم الخديوي على الشيخ إبراهيم ولد مرمي شيخ قبيلة الزيادية[١٠٨] بالرتبة الثالثة والنيشان من الدرجة الرابعة وذلك لمخالفته قبيلته وعدم موافقته على عصيانهم للإدارة المصرية، كما قدم ولاءه وطاعته لحسن باشا حلمي مع بعض المشايخ[١٠٩].

قدمت قبيلة الفلاته[١١٠] المساعدات والمؤن للإدارة المصرية فى حربها ضد هارون[١١١] بن سيف الدين مما اقتضى قيامه بالهجوم على قبيلة الفلاتة وقتل شيخ القبيلة الفقيه سلامة ، وسبوا نسائهم، وقتلوا أولادهم، ونهبوا أموالهم، وحرقوا منازلهم، وذلك بسبب ولائهم للإدارة المصرية[١١٢]. التي قامت برد أسرى قبيلة الفلاتة من عند هارون، كما أعفوا شبابها من الالتحاق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعساكر الجهادية لمدة سنة كاملة، كما قامت الإدارة بالإنعام على مشايخ القلاته بالرتب والنياشين تكريما لهم ومنهم على سبيل المثال : الشيخ جلال الدين بالرتبة الثالثة والنيشان المجيدي من الدرجة الرابعة كونه من كبار مشايخ فلاته، وهو من المخلصين للإدارة منذ بدء فتح دارفور، كما أنعم على كل من الشيخ محمد خليل، والشيخ عباس، والشيخ جاد النبي من مشايخ قبيلة فلاته بالرتبة الثالثة والنيشان المجيدي من الدرجة الرابعة(١١٣).

كانت سياسة الإدارة المصرية هى التوسع في إشراك وجهاء وزعماء ومشايخ القبائل في دارفور في شئون الإدارة، مكافأة لهم لدعمهم ومساندتهم للإدارة المصرية، وتشجيعاً لغيرهم، مستقطبة لعدد كبير منهم، والإنعام عليهم بالرتب والنياشين لحفظ مراكزهم أمام زعماء باقي القبائل، لذلك نجد أن هؤلاء المشايخ عملوا على الاستقرار وحفظ الأمن في نواحيهم ، ليقبل أهالى تلك القبائل على الزراعة ومزاولة مختلف الحرف. (١١٤). واتبعت كذلك الإدارة المصرية في دارفور سياسة قائمة على استقطاب الزعامات المحلية للتعاون مع الإدارة عن طريق دفع الرواتب ، وذلك تحقيقا لسيطرتها على دارفور ، وحفاظا على الأمن ، والتحيلولة دون اندلاع الاضطرابات.

ثالثا – اللامركزية والنظام الإقليمي فى دارفور:

اقترح الحكمدار إسماعيل باشا أيوب نظاماً إدارياً جديداً تتضم فيه مديريات : دارفور، وشكا، وبحر الغزال لتشكل هيئة لغرب السودان، يرأسها خالد باشا قائمقام حكمدارية السودان في ذلك الوقت ، ويتولى منصب مدير عموم غرب السودان، ووضع الحكمدار إسماعيل أيوب على رأس كل مديرية ضابط من كبار ضباط الجهادية لإدارتها(١١٥) ،ولذا كان من المقرر يعاون مدير عموم غرب السودان في الإدارة كل من : حسن بك رفعت مديراً لعموم دارفور، وحسن بك حلمي قائداً لعساكر الجهادية بدارفور(١١٦).

لكن الحكمدار عدل عن هذا الاقتراح نتيجة لظروف دارفور الداخلية، وطبيعة وضع الزبير.(١١٧)

واقترح الحكمدار إسماعيل باشا أيوب تقسيم دارفور إلى أربع مديريات (١١٨) وهي مديريات الفاشر ، ودارا ،وكبكابية Kebkabyia، وأم شنقة التي نقل مركزها إلى فوجه Foga - التي تبعد مسيرة يومين شرقي أم شنقة- وذلك بسبب قلة المطار وعرفت بمديرية فوجه ، واتخذت من الفاشر حاضرة لدارفور(١١٩) وكان يرأس الجميع مدير عام يلقب مدير عموم دارفور Governor of Darfur Province، ويُختار من كبار الضباط، ويحمل رتبة لواء، ومقره الفاشر عاصمة دارفور، وكان المديرون مسئولين أمامه(١٢٠) كما كان هناك معاون لعموم دارفور، لمساعدة مدير العموم في تصريف شئون المديرية.(١٢١) ووافق الخديوي على هذا التقسيم الذي كان يتلخص في قيام مديريات : الفاشر وكبكابية ودارا وأم شنقه.(١٢٢) وجمع الحكمدار بين النظام الذي كان سائدا فى عهد سلطنة الفور بذلك الذى كان قائما فى حكمدارية السودان حينئذ ، غير أن الفارق هو عدم جعل دارفور مديرية واحدة أسوة بمديريات حكمدارية السودان، وذلك نظراً لاتساع مساحتها ، وبعدها عن الخرطوم ، وصعوبة وسائل الاتصال ، فقد قسمت إلي أربعة أقسام إدارية، كل قسم منها يماثل مديرية من مديريات حكمدارية السودان، وبمعني آخر كانت دارفور عبارة عن حكمدارية مصغرة، تتكون من أربع مديريات لكنها ألحقت بحكمدارية السودان(١٢٣).

وانتهى إسماعيل أيوب باشا من تنظيم إدارة شئون دارفور فغادرها في إبريل ١٨٧٦ تاركا ورائه حسن حلمي باشا مدير دارفور ليباشر شئونها ، واتجه إلى الخرطوم ومنها إلى مصر وذلك لأن الخديوى يريد أن يتبادل معه الآراء في شئون المديرية (١٢٤).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعين الخديوي إسماعيل الجنرال غوردون Gordon (١٨٧٧ – ١٨٧٩) حكمدارًا لعموم الأقاليم السودانية [١٢٥]، وقد أجرى الجنرال غوردون تغييراً في تقسيم دارفور عندما زارها للمرة الأولى في سبتمبر ١٨٧٧، فقسمها إلى : **قسمين كبيرين : قسم غربي** وعين عليه محمد بك إمام ، **وقسم شرقي:** وعين عليه محمد بك سعيد –الذي كان يشغل حينئذ منصب مدير كبكابية – ثم صار حسن باشا حلمي مديرًا لعموم دارفور وكردفان في عام ١٨٧٨م، فقد دمج غوردون المديريتين تحت إدارة موحدة.[١٢٦]

استمر التقسيم الإداري في دارفور على ما كان عليه تحت إدارة الحكمدار محمد رؤوف باشا (١٨٨٠ – ١٨٨٢م) ، ثم صدر المرسوم العالي في فبراير من عام ١٨٨٢م بتنظيم جديد لإدارة السودان بأكملها، إذ قسمت حكمدارية السودان إلى أربعة حكمداريات: وهى: حكمدارية إقليم غرب السودان، وحكمدارية إقليم وسط السودان، وحكمدارية إقليم شرق السودان، ثم حكمدارية عموم هرر وملحقاتها[١٢٧]. وكان كل قسم يمثل حكمدارية قائمة بذاتها.

وكانت حكمدارية **عموم غرب السودان** تتكون من مديريات: دارفور، وكردفان، وشكا، وبحر الغزال، ودنقلا، وكانت الفاشر عاصمة هذه الحكمدارية، وكان لها مدير عموم وهو المسئول أمام نظارة عموم الحكمدارية بالقاهرة، التى هى مقر ناظر ديوان وحكمدارية عموم الأقاليم السودانية وكان لمدير العموم سلطات في اختيار من يساعده في الإدارة من العسكريين كما أنه هو المسئول عن مديري المديريات[١٢٨]. واكب هذا التنظيم الإداري اندلاع الثورة المهدية، لذلك لم يكن له الأثر المرجو على الإدارة المصرية فى السودان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكانت المديرية تتكون من أقسام إدارية تسمى مراكز، وكل قسم من هذه المراكزيتكون من أخطاط ، والخط يتكون من مجموعة من القرى(١٢٩). أما القبائل الرحل فالوحدة الإدارية لهم هي القبيلة ، والتي كان لها شيخها الذي يتواصل مع المديرية . ووضع على رأس كل مديرية ضابط برتبة قائمقام لإدارتها(١٣٠) ، ثم رفعت درجة المديرين إلى درجة أميرآلاي(١٣١).أراد الحكمدار أن تتبع دارفور حكمدارية السودان حتى تستطيع الإيفاء بالتزاماتها المالية والإدارية، لأنها في حاجة إلي معاونة جميع مديريات حكمدارية السودان لها حتى يتمكن من إصلاح وتنمية دارفور(١٣٢).

وعندما عين الخديوي إسماعيل غوردون حكمدارا لعموم السودان في فبراير ١٨٧٧، ووخد كل الأقاليم السودانية التي خضعت للإدارة المصرية تحت إمرته. بدأ غوردون عمله بإعادة الرواتب التي قطعت عن العلماء لما لهم من أثر عظيم على الناس، ولما لهم من كلمة مسموعة (١٣٣). ورأى أن يتوسع في إشراك الأهالي في تنظيم وتدبير شئون الإدارة في دارفور ، وذلك بتعيينهم في الوظائف المختلفة ، وأدرك أن ذلك يعود بعظيم الفائدة على الإدارة (١٣٤) .

-أظهر هؤلاء الإداريون السودانيون حنكة ونزاهة، وأبدوا جهوداً في تنفيذ أوامر غوردون لمحاربة تجارة الرقيق، إلا أن غوردون كان كثير التردد وعديم الثقة في الإداريين من أبناء دارفور بصفة عامة(١٣٥)، واعتقد غوردون أن تسيير الإدارة في دارفور كسابق عهدها لا يتم إلا بقطع دابر المفسدين، ولن يتحقق هذا الأمر إلا إذا استعان بالأجانب خاصة الأوربيين، واستبدلهم مكان الإداريين المحليين، ومن أجل ذلك طلب غوردون أن تمنح له سلطات استثنائية تخول له ولمدة عام كامل تعيين من يريد من المديرين والمأمورين

في جهات معينة من حكمداريته ومنها دارفور، وذلك دون الرجوع إلي القاهرة ، وقد استجاب الخديوي لطلبه(١٣٦).

قام غوردون بعزل الإداريين من أهالي دارفور، وعين بدلاً منهم الأوربيين ، فعين فردريك Fredrick في ٢٠ يوليه ١٨٧٨م مديراً لعموم دارفور(١٣٧)، وبعد وفاة فردريك عين مسيداليا Mesdalia إيطالي الجنسية في مايو سنة ١٨٧٩م ، كما عين سلاتين Slatinمديراً على دارا، واملياني Amliany مديراً على كبكابيه في نفس التاريخ (١٣٨) .أدت سياسة غوردون في إدارته من عزل الإداريين الوطنيين وعدم الثقة بهم إلي اضطراب الأحوال في البلاد مما أضر بعملية النهضة الشاملة التى كان يريدها الخديوي(١٣٩).

واقترح غوردون باشا في يونيو ١٨٧٨ تسليم دارفور إلى أحد أبناء السلطان إبراهيم الموجودين حينئذ بالقاهرة تحت مراقبة الحكمدارية في الخرطوم مع تقويته بحامية عسكرية ، وذلك نظير أن يدفع للحكومة ما بين عشرين وثلاثين ألف جنية في العام (١٤٠)وكان يرى أن دارفور تشكل عبء على كاهل الإدارة الذي كان من الممكن أن تتخف منه ، خاصة في ظل الأزمة المالية التي كانت تمر بها مصر والتي انعكست على الإدارة فى السودان ، كما أن دارفور كانت تحتاج إلى نفقات ضخمة لا تستطيع الإدارة الوفاء بها . إلا أن الحكومة المصرية لم يكن من الممكن أن تتخلى عن إدارة شئون دارفور، وأن تولى أمرها لأحد أمراء الفور ، الذي كان من اليسير عليه أن يستقل بها ، في حين أن هذا لا يتماشي مع الأهداف التي من أجلها تمت السيطرة على هذه المناطق ، فقد كان الهدف المصري الرئيس كما أعلنه الخديوي بوضوح نشر الحضارة وإحداث نهضة في دارفور.(١٤١) ولعل اعتراض الحكومة المصرية ألزمه العدول عن اقتراحه ، خاصة لأنه لم يعد

يرى ما يضطره لتنفيذه نظرا لما يبذله من جهود لإصلاح دارفور(١٤٢).

وأسس الحكمدار إسماعيل باشا أيوب مجالس في المديريات ، أسوة بما هو قائم في السودان حينئذ، وكان يختار هو أعضائها من زعماء ومشايخ القبائل، هذا بالإضافة للشخصيات التي كان لها نفوذ أو تأثير على الأهالي(١٤٣). وكانت قرارات تلك المجالس استشارية (١٤٤)، كما أسس الحكمدار إسماعيل باشا المجالس المحلية في مدن دارفور الكبرى ، وكانت تنظر في المسائل الإدارية البسيطة.(١٤٥)

عند تنظيم شئون دارفور لم يكن ذلك سوى اقتباسا من النظامين الإداريين لكل من: سلطنة دارفور، والإدارة المصرية فى السودان . فإدارة شئون دارفور لم يقدر لها تنهض فور نشأتها فأغلب الإداريين والموظفين لم يصحبوا حملة الفتح ١٨٧٤، لكن استدعتهم الإدارة من مصر أو الخرطوم ، وأدى ذلك بطبيعة الحال لتأخير وصولهم وتسلمهم لوظائفهم في مديرية دارفور.

رابعا – الإدارة المصرية وتنظيم الضرائب في دارفور:

كانت الإدارة المصرية في حاجة ماسة إلى الضرائب، لتنفيذ الإصلاحات المقررة والنهوض بدارفور ، فقد فُرض على كل شخص مبلغ ريالين قشلي(١٤٦)، وكذلك ثوب من القماش، وسدس أردب من الأذرة في العام (١٤٧)، كما فُرض على أهل اليسار ضرائب أكبر(١٤٨) فأدوها، لأنهم كانوا يتوقون إلى الاستقرار والسكينة(١٤٩). وكانت الضرائب تُجمع من الحبوب ، والجمال ، والأبقار ، والعسل ، والأقمشة المحلية(١٥٠)، وأوكل أمر جمعها إلى العساكر غير النظامية (١٥١). وأعفت الإدارة المصرية رجال الدين والفقهاء والقائمين على التعليم الديني ، من الضرائب المقررة على الأرض التى يزرعونها(١٥٢).

ويبدو أن رجال الإدارة المصرية أرادوا استرضاء الأهالي بتخفيف الأعباء الضريبية عن كاهلهم ، فأعلن غوردون حكمدار السودان فى ١٨٧٧ - الذي كان يواجه فى دارفور حينئذ هارون بن سيف الدين الذي شق عصا الطاعة- أنه خفض الضرائب المطلوبة إلى النصف، وأنه منع العساكر من تحصيلها، وأنه أوكل أمر جمعها إلى مشايخهم ، ليقوموا بتسديد هذه الضرائب للإدارة المصرية(١٥٣). ويبدو أن الدافع وراء ذلك أيضا الحيلولة دون انضمام الأهالي لهارون في مواجهته للإدارة المصرية.

وحاول رجال الإدارة المصرية في دارفور إصلاح نظام الضرائب خاصة على العرب الرحل ، الذين تكمن ثرواتهم في قطعانهم. لذلك جعلوا لكل قبيلة مربوطا من الضرائب ، وهو مسئولية شيخها ، فهو يدفعها للإدارة ثم يجمعها من قبيلته ، دون أدنى تدخل من الإدارة.(١٥٤) وتباينت متحصلات الضرائب من قبيلة إلي أخرى حسب :عدد أفرادها ، ومساحة الأرض التي تحوزها أو تقطن بها ، وعدد قطعانها ، تاهيك حجم الولاء للإدارة المصرية من عدمه. فقبيلة الرزيقات مثلاً تسجل أكبر الأرقام يليها عربان بني هلبه(١٥٥)، فالهبانية (١٥٦) ثم المعاليا(١٥٧).

وحاول رجال الإدارة المصرية في السودان وعلى رأسهم محمد رؤوف باشا حكمدار عموم الأقاليم السودانية (١٨٨٠-١٨٨٢) إصلاح نظام الضرائب، فقام بجولة في مديريات السودان ، ورفع تقريرًا مفصلاً بنتائج جولته إلى الخديوي توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) في مايو ١٨٨٠ ومبيناً فيه حقيقة الأوضاع ، ومقترحًا رفع ربع الضريبة المقررة عن كاهل الأهالي في السودان (١٥٨)، كما طالب الحكمدار محمد رؤوف باشا مديري دارفور بالقيام بمثل تلك الجولات التفتيشية للوقوف على أحوال الأهالي ، وحتى يتم وضع تقديرات محددة في ضوء الأحوال الاقتصادية للمديرية .(١٥٩) وعلى ذلك قام

سلاتين [١٦٠] Slatin مدير دارفور (١٨٨١-١٨٨٤) بجولتـــه وقـــدر قيمـــة الضرائب المستحقة ، حتى يقوم المشايخ بدفعها ، كما تقصى ما تملكه القبائل من ماشية حتى تكون الضرائب عادلة عليهم . كما أمر كل مديري المراكـــز والأقسام بتقديم كشوف مدققة بها أسماء القرى ،وعددها ،وأســـماء المـــلاك، والتجار في كل قرية حتى يتمكن من وضع تقديرات محددة.[١٦١]

وفرضت الإدارة المصرية فى دارفور المكوس على القوافـــل التجاريـــة التي ترد إليها من واداي وباجرمي وبرقو [١٦٢]. ، وكذلك فرضت رســـوما سنوية على الأسواق التجارية فى كبكابية التي كان بها عدد مـــن الأســـواق [١٦٣]. وكوبي : تلك البلدة التجارية والتي كان بها سوق كبيـــر يقـــام مـــرتين أسبوعيا . والفاشر ، ودارا . وقدرت قيمة تلك الرسوم ما بين ١-٢% . هذا بالإضافة للرسوم المتحصلة على البضائع فى تلك الأسواق، وأوكلت تحصيل تلك الرسوم إلى أشخاص تثق بهم ، ومشهود لهم بالأمانة ونفاذ الكلمـــة مـــن الزعماء المحليين ، وكانت قيمة تلك الرسوم ٩% من قيمة البضائع [١٦٤].

خامسا – الإدارة المصرية وتنظيم القضاء في دارفور:

كان القضاء فى دارفور إبان عهد الإدارة المصرية ينقســـم مـــن حيـــث الاختصاص إلى ثلاثة أقسام رئيسة: أولها: القضـــاء الشـــرعي ، وثانيهـــا : القضاء المدني ، وثالثها : القضاء العسكرى .

١ – **القضاء الشرعي** : كانت قوانين الشريعة الإســـلامية تطبـــق فـــي قضايا الأحوال الشخصية : كالزواج والطلاق والميراث ، على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان كشأن بقية مديريات السودان ، وكـــان إختصـــاص تلـــك المحاكم فى مستهل عهد الإدارة واسعا ، فقد كان يحق لها النظر في القضـــايا الجنائية : كجرائم القتل والسرقة ، لكن لم يلبث أن تغيـــر الوضـــع ، ولعـــل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدافع وراء ذلك أن الإدارة المصرية أسست نمطا أخرا من المحـــاكم وهـــي المحاكم المدنية ؟ التي أنيطَ بها الحكم فى القضايا المدنية والجنائية .

وكان مديرَ عموم دارفور يعيين القضاة الشرعيين ، بناءً علـــى اقتـــراح الفقهاء والعلماء وأهل الرأي من أهالي دارفور، وكان لكل من :الفاشر ودارا وكبكابيه وفوجه قاض شرعي تعينه الإدارة ، وكان قاضـــي الفاشـــر يشـــغل منصب قاضيّ عموم دارفور [١٦٥]، وكان من سلطاته التفتيش علـــى قضـــاة دارفور [١٦٦] ، ورفع تقارير عن سير العمل فى محـــاكمهم لقاضـــي عمـــوم السودان في الخرطوم [١٦٧].

وكانت هناك اشتراطات لابد من توافرها في القاضي ليتم انتخابه ومـــن أهمها : أن يكون من أهل العلم والفقه لاسيّما خريجي الأزهر الشريف ، وذو سمعة طيبة، ومعروف عنه العدل والإنصاف، والأخلاق الكريمة، والنزاهـــة [١٦٨]. فإن لم تجد الإدارة من تنطبق عليه الشروط ، فكانت تقـــوم بانتخـــاب قاضٍ من مصر يتم ترشيحه من قبل علماء الأزهر الشريف. وحثـــت الإدارة إيفاد المزيد من أبناء دارفور للتعليم فى الأزهر الشـــريف لشـــغل مناصـــب القضاء [١٦٩].

٢ – **القضاء المدني** : طبقت الإدارة المصرية فـــي دارفـــور القـــانون المدني في القضايا المدنية والجنائية ، واعتمد القانون المـــدني علـــى قـــانون (العقوبات) الجزاء الهمايوني[١٧٠] ١٨٥١ العثماني والذي جري تطبيقـــه فـــى مصر اعتبارا من ١٨٥٤ وكانت تلك المحاكم تعقد برئاسة قضـــاة ، يمثلـــون القانون ويطبقون أحكامه ، وكان مدير عموم دارفور يقوم بالتصـــديق علـــى تعيين القضاة .

وأقامت الإدارة المصرية أربعة محاكم مدنية في دارفور فـــى :الفاشـــر ، ودارا ، وكبكابيه ، وفوجه . وعمل بكل محكمة عدد مـــن الكتبـــه والمـــوظفين

تراوح ما بين اثنين إلى ثمانية كُتّاب لتسجيل القضايا، ونسخ الأحكام ، واستدعاء الشهود.[١٧١] وكان القضاة يرشحون الكتبه الذين يعملون معهم ، ليصدق مدير دارفور على تعينهم ، شريطة أن يكون مشهود لهم بالكفاءة والأمانة. [١٧٢] وكان لكل محكمة مدنية خاتم من النحاس كي تمهر به الأحكام [١٧٣].

٣- **القضاء العسكري:** هو القضاء الذي أختص بالعسكريين ، وبالقضايا التي تتعلق بأمن دارفور ممن كانوا يثيرون الفوضى والاضطرابات ، وطبقت الإدارة القانون العسكري ، وكانت تحال إليه القضايا التي يكون أحد أطرافها - على الأقل - من العسكريين، للحكم فيها ، كما أختص أيضا بالحكم في قضايا الإتجار في الرقيق [١٧٤]، وقضايا تهريب وبيع السلاح للأهالي[١٧٥] ، وكل ما من شأنه تعكير صفو الأهالي ، وشق عصا الطاعة. [١٧٦]

وكان المجلس العسكري مجلسا له سلطة قضائية ، ويتكون من عسكريين [١٧٧]، وكان يعاونهم مجموعة من الموظفين والكتبه ، وكان الحُكم يُرفع إلى المدير[١٧٨]، ثم مدير عموم دارفور للتصديق عليه ، ثم تحال أوراق القضية إلى مجلس استئناف السودان ، وكان من سلطة الحكمدار تخفيف أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد [١٧٩] ، ثم تحال أوراق القضية والحكم النهائي فيها مرة أخرى إلى المجلس العسكري لتنفيذه . وكان يتم تنفيذ أحكام الإعدام في ميدان السياسة في قلب الفاشر[١٨٠] . وإذا كان أحد أطراف القضية من المدنيين فإن التصديق على الحكم عليه يحال إلى قاضي المديرية [١٨١]، لينتهي به المطاف أيضا للمجلس العسكري ، لتنفيذ الحكم[١٨٢].

٤ - **القضاء المحلي:** أدركت الإدارة ضرورة تحقيق العدل بين الأهالي ، وألا يتكبدوا مشاق الانتقال إلى محاكم بعيدة ، فأسست في كل مدينة مجلس محلي مهمته النظر في القضايا المدنية ، وكان برئاسة ضابط ، حتى تطمئن الإدارة لنفاذ كلمة المجلس، وكان يتكون أيضا من: القاضي ومشايخ القبائل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكاتبين[١٨٣] لتدوين القضايا والأحكام في الدفاتر، ولم يكن يعطى لأعضاء تلك المجالس – من الضباط ومشايخ القبائل أجر على ذلك ، إلا لبعض رؤساء تلك المجالس في المدن الكبرى [١٨٤]. أما القضايا الكبرى فكان ينظر فيها المديرون بأنفسهم ، وكان لكل من المدن الكبرى ضبطية قضائية بمأميرها وجنودها[١٨٥] ، ليباشروا التحقيق في النزاع وتقديمه للمحكمة.[١٨٦] وكان لتلك المحاكم دورا كبيرا في خدمة القضاء في دارفور [١٨٧].

أدركت الإدارة أهمية التجارة فى دارفور ، وما ينشب بين التجار من نزاعات فأسست مجالس محلية تجارية برئاسة أحد كبار التجار الموالين للإدارة وممن قدموا خدمات لها[١٨٨]، وعضوية التجار ومشايخ القبائل والأعيان ، وأنيط بهذا المجلس النظر في النزاعات التجارية والفصل فيها، وكان لهذا المجلس فروعا فى الفاشر وكبكابيه ودارا وغيرها . وحرصت الإدارة على تأسيس تلك المجالس المحلية التجارية على غرار مديريات السودان. [١٨٩]

سادسا – الإدارة المصرية وتنظيم النشاط الاقتصادي والخدمات في دارفور:

سعت الإدارة المصرية إلى إدخال بعض المحاصيل النقدية لتجربة زراعتها كالقطن ، إلا أن اندلاع الاضطرابات أعاق تلك التجربة ، واستمرت الزراعة في دارفور إبان عهد الإدارة المصرية على النمط المعيشي [١٩٠]. فأولت الإدارة عنايتها لزراعة الخضر والفاكهة، لحاجة مدينة الفاشر إليها، لذلك أقامت الإدارة الحدائق لزراعة الفاكهة والخضروات، وأحاطتها بسور، وكان جميع فصائل الجنود يقومون بزراعة الخضر والفاكهة حول بركة توجد بوسط مدينة الفاشر، كما كان هؤلاء الجنود قبل حلول فصل الأمطار، يزرعون الدخن حول المدينة، وقد خصصت لكل كتيبة مساحة معينة من

الأراضي لزراعتهالسد حاجات الحامية ، كما قاموا بزراعة القمح في قاع البركة بمجرد أن تنفذ مياهها(١٩١).

وكانت معرفة مصادر المياه المتاحة فى دارفور ، هي السبيل الرئيس فى إقامة زراعة ناجحة ، فأرسلت الإدارة المصرية فرق استكشافية خلال الفترة (١٨٧٥ – ١٨٧٦) فى شمال الفاشر وجنوب دارا وغيرهما لتحقيق هذا الغرض ، وكذا لحفر الآبار والسواقي اللازمة للزراعة فى مناطق الوفرة ، وكذلك معرفة أنواع المزروعات التي تجود فى هذه الأراضي ، وتقديم تقارير وافية عن ذلك . وكان يصحب تلك الفرق مجموعة من المعاونين العارفين بأراضي دارفور والأماكن المقترحة للآبار والسواقي (١٩٢). وكان على حكمدار السودان تقديم المساعدات التى تطلبها تلك الفرق الاستكشافيه، مثل توفير الأمن لهم، ومدهم بالرجال والعتاد اللازمين لحفر الآبار والسواقي، وعلى الجهات الأخرى تسهيل مهمتهم بتقديم المساعدة اللازمة ، ومنع أى شئ يعطلهم (١٩٣). وعلى هذا قامت الإدارة بإنشاء عدد من السواقي في دارفور، لتنشيط الزراعة (١٩٤).وقد أرسلت الإدارة المصرية إلى دارفور طلمبات ليتم استعمالها لذلك الغرض(١٩٥).

أبدت الإدارة المصرية اهتماما باستثمار المعادن ولاسيما النحاس فقد أرسل الزبير رحمة عينات من هذا المعدن - والمتوفر في جنوبي دارفور- لتحليله في القاهرة واتخاذ قرار بشأن استثماره . وكذلك بالنسبة لمعدن الرصاص المتوفر في كتم، وطلب الخديوى سرعة إرسال عينات منه لفحصه تمهيدا لاستثماره ، وكذلك الحال بالنسبة لبعض العناصر الأخرى كالنطرون والملح وكان يحدو الخديوية المصرية حسن استثمار تلك الثروات تطويرا لدارفور (١٩٦).

أدخلت الإدارة صناعة الغزل ونسج الأقمشة في دارفور، فكان عليها إرسال الحرفيين لتعلم حياكة هذه الأقمشة وتطريزها، وهذا لما لم يعتد عليه أهالي دارفور(١٩٧). كما طلبت الإدارة عينات من الأقمشة المختلفة كالأصواف والجلود بغية تطوير صناعتها كما طلبوا عدد من الأنوال المستخدمة في نسج تلك الأقمشة ، كما طلبوا صناع من كل المهن بالمديرية: كالنجارين ، والحدادين وغيرهما .وذلك لإعادة تدريبهم في مصر، تمهيدا لتدريب غيرهم عند عودتهم مرة أخرى لدارفور، وذلك بغية الارتقاء بمستوى الصناعة المحلية .(١٩٨)فكانت وجهة النظر المصرية هى مساعدة الأهالي للنهوض بأنفسهم وبالمديرية.

كان فى دارفور عدد كبير من الماشية ، ولم يكن الأهالي يحسنون دباغة الجلود ، بل كانوا يتخلصون منها ، ولم تتقبل الإدارة عدم استثمار تلك الثروة ، فأقامت مدبغة لدبغ الجلود حتى يتم إرسالها إلى الخرطوم لتصديرها (١٩٩). كما أرسلت حرفيين مهرة لتصنيعها ، وتعليم تلك الحرفة لبعض الأهالي ، كما أسست عدد من الورش الصغيرة لتصنيع الأحذية الجلدية، كما أوكل إلى بعض العساكر الإشراف على تلك الورش.(٢٠٠)

كان من أهم أهداف الإدارة المصرية ، ربط دارفور وهي تلك المديرية الشاسعة المساحة ، الواقعة في أقصى غربي السودان بقلب الدولة ، وذلك تحقيقا للهدف الأسمى وهو تنظيم وتنمية دارفور لالتحام تلك المديرية بالوطن الأم السودان . وبطبيعة الحال كان لابد من جمع معلومات كافية عن تلك المديرية ورسم مجموعة من الخرائط الطبوغرافية ، هذا بالإضافة لرصد ثرواتها المتنوعة سواء كانت : معدنية أو عشبية ونباتية. ولذا أوفد الخديوي إسماعيل بعثة كشفية لتحقيق تلك الأهداف وتقديم تقرير واف يرفع إلى الجناب العالي معزز بالخرائط (٢٠١).

وكانت البعثة الاستكشافية بقيادة الكولونيل كولستون Coleston والكولونيل بيردي Purdy وبعضوية عدد من الضباط المصريين . وفي إطار متابعة الحكمدار لأعمال تلك البعثة فإنه طلب مجموعة من الأدوات والمهندسين والخبراء للبحث عن المعادن المتنوعة في شتى بقاع دارفور. لرسم خريطة شاملة للمديرية ، موضح عليها أماكن إقامة كل قبيلة ، والمسافة بين كل بلدة وأخرى . وقضت بعثة كولستون وبيردي في دارفور زهاء ثلاث سنوات ، وتمكنت تلك البعثة من إعداد مجموعة دقيقة من الخرائط المتنوعة عن توزيع المعادن في دارفور " كالرصاص – النحاس – الحديد" وتوزيع القبائل وتوزيع المياه ، والأعشاب ، والنباتات الطبية للعكوف على دراستها ، هذا بالإضافة لخرائط تفصيلية عن أهم البلدات مثل الفاشر ودارا ، هذا بالإضافة لمجموعة من الخرائط للطرق البرية التي تربط دارفور ببقية السودان كطريق الفاشر – دنقلا ، الفاشر – الأبيض.هذا بالإضافة لطرق النقل الداخلية (٢٠٢). وبعد أن أتمت هذه البعثة مهمتها تم طبع تلك الخرائط وتوزيعها على الضباط والموظفين للمساهمة في معرفة دارفور، وبالتالي حسن التعامل مع أهلها(٢٠٣) .

البريد : علمت الحكومة المصرية من تقارير البعثة الاستكشافية ، أن أقصر الطرق إلى دارفور يمر عبر وادي حلفا ثم دنقلا العجوز وصولا إلى دارفور، فأراد الخديوي إسماعيل أن يتجه البريد عبر هذا الطريق ، حتى يتسنى سرعة نقل الأخبار ، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، وطلب من الحكمدارية في الخرطوم إجراء اللازم لتيسير سرعة نقل البريد عبر هذا الطريق (٢٠٤).إلا أن الحكمدار أكّد على أهمية الطريق الجاري تشغيله، والذي يبدأ من الفاشر ويمر عبر كردفان فالخرطوم فبربر إلي كورسكو، بما أورده من أدلة : **أولها**: أن الطريق المطلوب إنشاؤه والذي يبدأ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من الفاشر فدنقلا العجوز فوادي حلفا ثم كورسكو ليس الطريق الأقصر ، بل الأقصر هو الطريق من دنقله العجوز مخترقا جبل الميدوب بدارفور والـذي لم يكتشف بعد . **ثانيها** : أن الطريق الجاري العمل فيه- من دارفور مخترقا كردفان فالخرطوم - يتميز بأنه يقدم العديد من الخدمات البريدية لكـل مـن كردفان والحكمدارية. **وثالثها**: أن إنشاء طريق جديد الفاشر – دنقلا العجوز يحتاج إلي وقت طويل ويكلف أموالاً طائلة . **رابعهـا**: أن مد خط التلغـراف إلى دارفور سيحقق الهدف المرجو ، وهو سرعة نقل الأخبار ، وبذلك تنتفي قيمة الطريق المقترح الذي يوفر في الوقت حوالي يوم ونصف اليـوم [٢٠٥]. وقد لاقى هذا الرأي القبول ، ولذا جرى تنفيذه.

أسست الإدارة المصرية مكاتب البريد في دارفور ، أسوة بما هـو قـائم بباقي مديريات السودان ، فأقامت مكتب بريد بالفاشر، وكـان الـذي يقـوم بإدارته وكيل المكتب وشيخ الهجانة، وأسست أيضا مكتب بريد في دارا وكان به وكيل وستة أشخاص هجانه لخدمة البريد[٢٠٦]، وكذا مكتب بريد أم شنقة ، وأيضا مكتب بريد في فوجه، كما أقامت الإدارة مكتب بريـد فـي كبكابيـه، وكان به ناظر وأربعة من الهجانة[٢٠٧]. وكانت سرعة وصول البريـد مـن الخرطوم للفاشر تستغرق أحد عشر يوماً[٢٠٨].

التلغـراف : ورأى الخديوي إسماعيل ضرورة اسـتكمال مـد خطـوط التلغراف ليغطي كردفان تمهيدا لوصولها إلى دارفور . وتسارعت الخطـى لاستكمال خطوط التلغراف في كردفان فانتهي العمل فـي سـبتمبر ١٨٧٦ . وأرسل الحكمدار إلى مدير دارفور أن الخديوي يهمه سرعة وصول أخبـار دارفور حتى يتسنى للحكومة المصرية اتخاذ القرارات اللازمة فـي الوقـت المحدد . ورأت الإدارة أن مد خطوط التلغراف سيصبح من دنقلا إلى الفاشر ، ولكن في إطار صعوبة نقل المعـدات والخامـات إلـى دارفـور ، أدرك

المختصون أن مد التلغراف في دارفور يجب أن يكـــون امتـــدادا لخطـــوط التلغراف في كردفان . وبدأ العمل في مد التلغراف من الأبيض إلى دارفـــور في أغسطس ١٨٧٦ لمسافة ١٧٥ ميلا (حوالي ٢٨٢ كم) وامتد فـــي حـــدود دارفور مسافة قدرها ١٥ ميلا (حوالي ٢٤ كم) حتى بلدة الفوجه ، ولم يتيسر استكماله حتى الفاشر، وبذا كانت أخبار المديرية تصل إلى القاهرة من خلال مكتب بريد الفوجه [٢٠٩]. وتعرضت خطوط التلغراف للتخريـــب ، والســـرقة إندلاع الثورة المهدية، إلا أن رجال الإدارة المصـــرية ســـعوا لإصـــلاحها، وتعين حراسة عليها من رجال القبائل أنفسهم بعد تفاهمهم مع مشـــايخ هـــذه القبائل[٢١٠].

السكة الحديد: وكان مشروع مد السكة الحديد إلى دارفـــور مـــن أدوات ربـــط دارفـــور بـــالوطن الأم الســـودان ، فأرســـل المهنـــدس البريطـــاني فاولر Fowler مستشار الأشغال العامـــة بالحكومـــة المصـــرية بعثـــه مـــن المهندسين بغية إجراء دراسة طبوغرافية لاختيار أنسب الطرق لمـــد لخـــط الحديدى إلى دارفور ، وبعد أن قامت البعثة بإجراء مسح أرضـــى ودراســـة طبوغرافية لطبيعة الطرق، اقترحت مد خط حديدى الدبة – الفاشر[٢١١] ، كما تم إرسال بعثة أخرى إلى دارفور فى ١٣ نوفمبر ١٨٧٥م، وعلـــى رأســـها المهندس سيدنى إنسور Sydney Insor ، وتتكون البعثة من ثمانية مهندسين وطبيب ومساعدين، وذلك للقيام بمهمة رسمية وهى إجراء دراسة طبوغرافية للطرق فى دارفور، لاختيار أنسب الطرق لمد الخط الحديدى، ثم إجـــراء مســـح شامل لطريق دنقلا – الفاشر[٢١٢] . واقترح فاولر مد خط حديدى إلى دارفور، ليبدأ الخط الحديدى من الدبة إلى وادى ميلك Wadi Milk ثـــم يتجـــه إلـــى السوتير Elsoteir أو سوديرى Sodiri ، ثم يتجه الخط إلى أم بدر وصـــولاً إلى الفاشر المقر الإدارى لدارفور[٢١٣].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكانت للقوافل التجارية من بلاد السودان خلال القرن التاسع عشر اتجاهان رئيسيان :**الأول** إلى مصر فى الشمال ، **والثاني** نحو الشرق حيث البحر الأحمر ، يدعم هذين الاتجاهين العديد من الطرق البرية التى تعمل على الربط بين أنحاء السودان . **وفيما يخص الاتجاه الأول** إلى مصر فيخترقه طريقان الأول يسمى الطريق الغربي ، والثاني يسمى الطريق الشرقى نسبة إلى موقع كل منهما من نهر النيل ، ويطلق على الطريق الغربي اسم درب الأربعين وهو الطريق الأكثر استخداماً من أقدم العصور ، ويبدأ من دارفور في غرب السودان عند كوبي "Kobbe"[٢١٤] وهى العاصمة التجارية لدارفور ويتجه الطريق شمالاً إلى واحة الخارجة ومنها يتجه شمالاً بشرق عبر هضبة عالية تفصلها عن الوادى الخصيب ؛ ويلتقى بالوادى عند قرية بني عدى ما بين منفلوط وأسيوط[٢١٥].

وتستطيع قافلة الجمال الخفيفة الأحمال أن تقطع هذه المسافة والتى تقدر بحوالي ألف ومائة وسبعة عشر ميلاً (١٧٨٧.٢كم) فى اثنى عشر يوماً ، أما القافلة المكونة من عدة مئات من الجمال فتقطع المسافة فى المتوسط ما بين أربعين وخمسين يوماً ، أما القافلة ثقيلة الأحمال والتى فى صحبتها ألف عبد فتقطع المسافة فى تسعين يوماً. ولم تكن التجارة فى درب الأربعين مقصورة على كردفان ودارفور بل إن المناطق الواقعة حول بحيرة تشاد وواداي وباجرمي قد شاركت فى هذا النشاط التجارى[٢١٦].

وكان لدارفور طريق آخر يربطها بالعالم الخارجي غير درب الأربعين، يمر بواحة الكفرة، ثم يتجه شمالاً بغرب نحو ميناء طرابلس الغرب على البحر المتوسط، كما كان هناك طريق آخر يربط بين دارفور وواداي والبرنو ، ويمتد نفس الطريق من دارفور إلى كردفان والأبيض إلى نهر النيل[٢١٧].

وكان لدرب الأربعين طريق شرقى هو طريق سنار ، فهو يسير بمحاذاة

النيل شرقاً حتى أبي حمد ثم يخترق صحراء العطمور حتى أسوان أو كورسكو ، وهو لا يخلو من المياه الجوفية ، الكافية لتزويد القوافل باحتياجاتها من المياه(٢١٨). وهناك طريق تجارى هام يتفرع من هذا الطريق الرئيسي عند أبي حمد متجهاً غرباً إلى دنقلا ثم يستمر فى الاتجاه غرباً حتى يلتقى بدرب الأربعين بالقرب من واحة سليمة ، وهذا الطريق كان مطزوقاً لأمنه(٢١٩).

وكان هناك طريق يربط دارفور بشمال أفريقيا (تونس وطرابلس) ، وقد بدأت أهمية هذا الطريق في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، خاصة بعد أن اهتم السلاطين بالحصول على الأسلحة من شمال أفريقيا، وكانت القوافل تخرج مرة في السنة تحمل البضائع والرقيق ، وهناك طريق وادي حلفا – دارفور حيث يخرج من وادي حلفا طريقان، يوصلان إلي دنقلا الأوردي ثم إلي دنقلا العجوز ومنها إلي دارفور، أحد الطريقان في البر الشرقي والآخر في البر الغربي (٢٢٠).

أمر الخديوي إسماعيل بتسهيل مهمة التجار الراغبين فى افتتاح وكالات تجارية فى دارفور ، لتنشيط حركة التجارة ، كما فتحت أسواق المراكز التجارية في السودان أبوابها على مصراعيها لبضائع دارفور وبخاصة الخرطوم (٢٢١). خاصة وأن هناك عدد كبير من المراكز التجارية مثل الفاشر وكوبي وكبكابيه ودارا وأم شنقة وغيرها، وذلك بهدف استثمار مواردها وثرواتها الضخمة، ومن هذه الثروات النحاس الذي اكتشف بكميات اقتصادية تكفي لتغطية الاحتياجات مع هامش يسمح بالتصدير(٢٢٢).

وأقرت الإدارة إقامة الأسواق المحلية كسوق الفاشر ، وسوق كوبي ، وسوق كبكابيه ، وسوق دارا وغيرها، وهي في الأساس أسواق أسبوعية كبرى وأسواق يومية صغرى بقية أيام الأسبوع ، لعرض المنتجات والسلع

المحلية كالإبل والأبقار والماعز والأغنام ، العـــاج والجلـــود والمصـــنوعات اليدوية والحبوب والبقول وغيرها ، وكان التعامل في هذه الأســـواق يعتمـــد أساسا على نظام المقايضة ، ولكن ظهر التعامل بالنقود في تلـــك الأســـواق لتشجيع حركة التجارة [٢٢٣] ولتلبية نفقات الإدارة ، أمر الخديوي إســـماعيل ١٨٧٥ بإرسال ثمانية آلاف كيس من النقود[٢٢٤].

كانت تجارة دارفور مع مصر عبر طريق درب الأربعين ثابتة منذ أقدم العصور من خلال طريق القوافل والتي اســـتمرت علـــى نفـــس المنـــوال . واستمر طريق التجارة مفتوحا ، كما سعت مصر لتأمين تجارة القوافل عبـــر درب الأربعين . وسعى رجال الإدارة المصرية لاستثمار سلع : كسن الفيـــل والإبل والجلود وغيرها وبذلت الإدارة المصرية جهودا مثمرة لمنـــع تجـــارة الرقيق عبر درب الأربعين[٢٢٥] .

وكانت تجارة الرقيق رائجة في دارفور، وبعـــد امتـــداد الإدارة المصـــرية قامت بحظر هذه التجارة من الأسواق، فكانت تطلق سراحهم من أسواق تجـــارة الرقيق ، فضلاً عن إلحاق من يصلح منهم للتجنيد ، وكـــان هـــذا جانـــب مـــن سياستها في القضاء على هذه التجارة[٢٢٦]. إلا أن الملاحظ أن الرقابة الصـــارمة بمنع تجارة الرقيق والتي فرضتها الإدارة أدت إلى تقلـــيص حركـــة التجـــارة ، خاصة مع تحويل سلاطين واداي وبرنو وباجرمي الذين خشوا مـــن الفتوحـــات المصرية فحولوا تجارتهم التي كانت تنقل عبـــر طريـــق درب الأربعـــين إلـــى الطريق الممتد من بحيرة تشاد وحتى طرابلس على ساحل البحر المتوسط[٢٢٧] .

وتأثرت التجارة باندلاع حالة الاضطراب في المديرية ، ومع ذلك كـــان هناك تعامل تجاري بين الحكومة والتجار الذين كانوا يشترون مـــا تتحصـــل عليه يد الحكومة من سلع وغلال في شكل ضرائب ، ومـــن الموظفين مـــا ينالونه في شكل مرتبات [٢٢٨] .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصحة : أسست الإدارة المصرية في الفاشر وحدة صحية بها طبيب ومساعد بالإضافة لثلاثة عشر فردا ما بين ممرض وعامل [٢٢٩] كما كان في كبكابيه وحدة صحية أخرى بها طبيب مقيم ، وكذلك الحال أسست الإدارة في دارا مركزا طبيا به طبيب وصيدلي ، هذا بالإضافة لثمانية ممرضين ورئيس للمرضين ، وترأس الجميع مدير المركز.[٢٣٠] وألحقت بكل من تلك الوحدات الصحية صيدلية ، وكان يتم تذويدها بالأدوية اللازمة ، وكان يشرف على تلك الصيدليات صيادلة مصريين تم إلحاقهم للعمل بها خدمة للأهالي [٢٣١].ولما كانت مديرية دارفور تعج بالثروة الحيوانية فقد أولت الإدارة جانبا من اهتمامها لرعاية الحيوان وذلك للوقاية من الأمراض والأوبئة فتم تعيين مفتش صحة بيطري في كل وحدة صحية[٢٣٢].

التعليم : كان التعليم في دارفور على نمطين :**الأول:** كان التعليم الديني الذي بقى على حاله ، وكان المشايخ والفقهاء قائمين على هذا النمط من التعليم، فكان لهم عظيم الأثر على الأهالي ، وعلى هذا آثرت الإدارة استقطابهم وتلامذتهم بصرف مخصصات لهم كإعانات رغبة في نيل مساندتهم ولتشجيعهم على التزود بالعلم. كما شجعت الإدارة النابهين من الفتيان فى مجالات العلوم الشرعية والفقهية على التوجه إلى الأزهر الشريف فى مصر.[٢٣٣]

وكان النمط **الثاني:** التعليم النظامي فقد أنشأت الإدارة مدرسة ابتدائية في الفاشر لها ناظر وثلاثة مدرسين وكان بها خمسة وسبعون تلميذا من أبناء الأهالي ، وكانت تصرف لهم إعانات شهرية لتشجيعهم على تلقي العلم[٢٣٤]. وكان الاتجاه العام للإدارة هو إنشاء مدرسة ابتدائية في كل بقعة من بقاع دارفور ، وأن تعين لها الإدارة المدرسين ، وأن تكون المناهج فيها طبقا للمناهج المقررة في المدارس المصرية ،وأن يقدم لهم المأكل والملبس[٢٣٥].

كما كانت النية متجهه إلى إنشاء مـــدارس حربيـــة لتعلـــيم أبنـــاء الضـــباط والعساكر ومن يرغب من الأهالي ممن تثبت لديهم اللياقة(٢٣٦) وعندما تعـــذر إنشاء هذه المدارس بمديريات دارفور قامت الإدارة بتعليم بعض من أهـــالي دارفور الفنون العسكرية حيث كان يتم إرسال الشباب اللائـــق للتجنيـــد إلـــي مصر لتدريبهم عسكرياً وإعادتهم مرة أخرى لدارفور، ليكونوا جنوداً لحفـــظ الأمن في بلادهم(٢٣٧). وطلبت الإدارة من رجالها نشـــر التعلـــيم الصـــناعي والزراعي للعمل على النهوض بشئون دارفور(٢٣٨) طلبت من حكام الأقســـام والمديريات ومديري العموم العمل على نشر هذا التعليم، وترغيـــب الأهـــالي في ترقية المهن التى كان يعمل بها أهـــالي دارفـــور(٢٣٩)، أرســـلت الإدارة المصرية عساكر من الحرف الصناعية (الفنيين) للإشراف علـــى الحـــرفيين بالمديريات وتعليم أهالي دارفور هذه الحرف(٢٤٠)، إلا أن الوقت لـــم يســـعف الإدارة المصرية لنشر التعليم الصناعي والزراعي كما خططت.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

بذلت الإدارة المصرية جهودا كبيرة في شتى مناحي الحياة في دارفور خلال فترة وجودها ، لكن أعاق تحقيق الأهداف المنشودة قصر الفترة الزمنية التي كانت أقل من عشرة أعوام ، مفعمة بصراعات شتى باندلاع الكثير من الاضطرابات التي أثرت على سيادتها وسيطرتها على دارفور ، ناهيك عما ألمّ بمصر من استحكام الأزمة المالية التي أثرت تأثيرا مباشرا على قدرة الإدارة المصرية على تنفيذ مخططات النهوض بدارفور . وكان اندلاع الثورة المهدية في السودان عام ١٨٨١- والتي كانت دارفور أحد أهم الحواضن لتلك الثورة الناشئة- ومواكبة ذلك لاندلاع الثورة العرابية ١٨٨١ في مصر ، وما استتبع ذلك من خضوع مصر ذاتها للاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، مما أدى إلى تأزم أوضاع السودان كله ، ولاسيما دارفور التي لم تستقر سيطرة الإدارة المصرية عليها بعد .

كان ازدياد نفوذ الدول الأوروبية في مصر له انعكاساته الخطيرة على أوضاع الإدارة المصرية ، التي استعانت بالأجانب في إدارة أدق شئونها من أمثال غوردون باشا ومسيداليا وسلاتين وغيرهم ، الذين لم يكونوا على قدر المسئولية الملقاة على عواتقهم ، فكانت لهم إجراءات أججت الصراع في دارفور التي أصبحت المعين الثاني للثورة المهدية التي اندلعت في السودان منذ عام ١٨٨١ ، مما أرهق الإدارة المصرية في محاولة للقضاء على تلك الثورة التى اتخذتها بريطانيا ذريعة لإجبار مصر على إخلاء السودان .

كانت العقبة الحقيقية فى ضم دارفور هي إحكام السيطرة عليها لمساحتها الضخمة ، هذا بالإضافة للمسافة التي تفصلها عن مصر ناهيك عن صعوبات النقل والاتصال حينئذ ، كما تقطنها قبائل شديدة البأس لم تلن لها قناة ولم تعلن خضوعها لسلطة حاكمة . فهي بذلك تربة خصبة لاندلاع الثورات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والاضطرابات ، مما يغري أي مغامر بالاستقلال بها عن الإدارة . ولذا كان الهاجس الأكبر لدُى الإدارة هو إحكام السيطرة عليها بشتى السبل ، وسرعة نقل المعلومات والأخبار من خلال خطوط البرق والبريد ووسائل النقل ، لاتخاذ القرارات فى الوقت المناسب .

أدركت الإدارة المصرية أنها لا يجب أن تهدم ما أسسته سلطنة الفور ، فلم يكن لدى الإدارة المصرية ترف تأسيس نظام إداري جديد يتطلب معرفة عميقة ومعايشة طويلة ونفقات وكوادر مدربة ، وذلك كله تفتقر إليه الإدارة ، في حين أن لديها نظام وجهاز إداري يحتاج إلى إجراء التعديلات المطلوبة فرأت أن تعتمد على ما هو قائم ولكن تطوعه وفق أهدافها واحتياجاتها .

كانت الجهود التي بذلتها الإدارة المصرية فى دارفور لضبط وتنظيم دارفور فى مجالات : الأمن والقضاء والضرائب والنقل الوسيلة المثلى لتحقيق التلاحم بين دارفور وبين الوطن الأم السودان ، حيث أن الإجراءات التي اتبعتها الإدارة كانت واحدة . ولولا اندلاع الاضطرابات ضد الإدارة لتحقق ذلك الهدف الذي تأثر بقصر الفترة الزمنية ، وظروف مصر الداخلية الشديدة الصعوبة.

أشركت الإدارة المصرية العناصر المحلية من أبناء وأهالي دارفور فى تنظيم وإدارة شئونهم فكان منهم رؤساء المجالس المحلية والقضائية ، وحقق ذلك للإدارة هدفين أولهما : تخفيض النفقات وهذا ما كانت تحتاجه الإدارة ، وثانيهما : استقطاب العناصر الراغبة فى التعاون معها وضمان ولائهم لها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكل رقم (١)

أهم مدن وبلدات دارفور

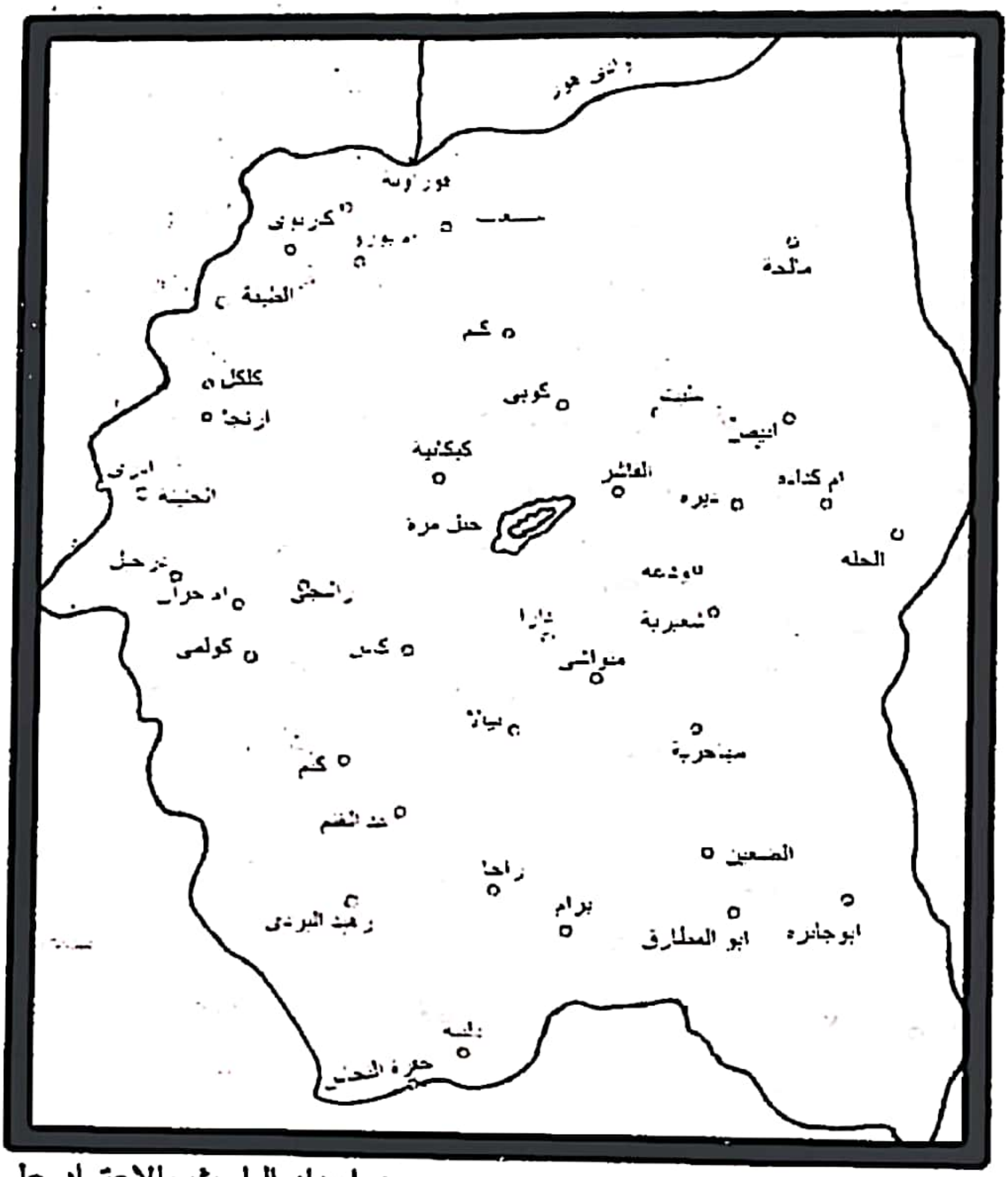

من إعداد الباحث بالاعتماد على

National Record Office, Khartoum, Sudan

Intelligence Reports,2/5/424, P.14.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكل رقم (٢)

التوزيع القبلى لسكان دارفور

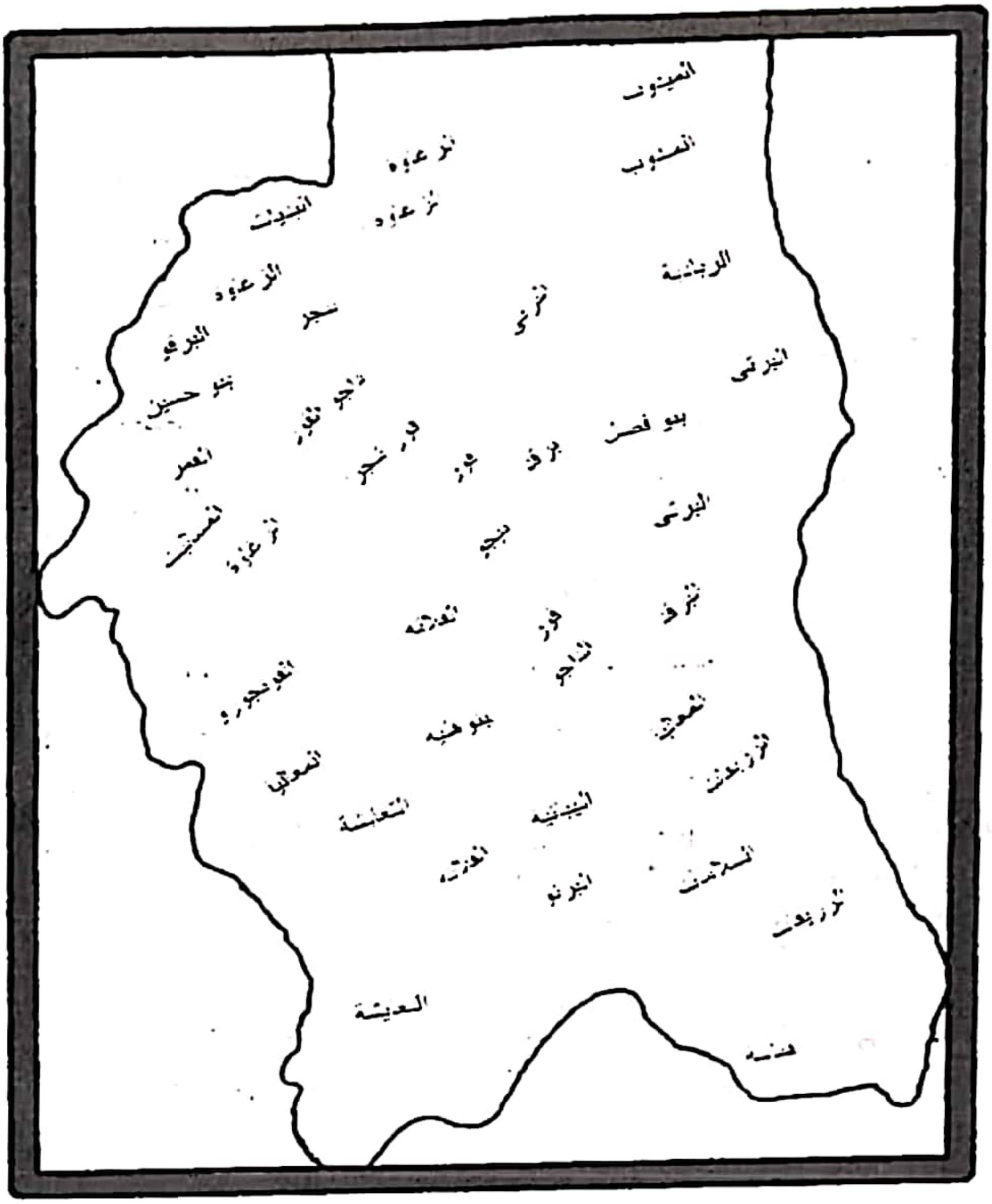
الميدوب
الزغاوة
الزغاوة
الزغاوة
الزغاوة
الرزيقات
البرقو
بنو حسين
المعاليا
البرتي
بنو هلبة
الفلاتة
الفلاتة
الفلات

الهوامش

(١) هناك العديد من الدراسات التي تناولت التاريخ السياسي لدارفور ومنها : موسى المبارك الحسن ، تاريخ دارفور السياسي ١٨٨٢ – ١٨٩٨ ، الطبعة الثانية ،(الخرطوم ، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٥).

(٢) الفاشر : انظر شكل رقم ١.

(٣) مكي شبيكه ، السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩، (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة، ١٩٤٧م) ؛ السودان عبر القرون ، (بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٨) ؛ موسى المبارك الحسن ، المرجع السابق .

(٤) رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، (القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣) ، ص.١.

(٥) محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ١٨٢١-١٩٥٥، (الخرطوم ، الدار السودانية للكتب، ٢٠٠٢)، ص ٥٨.

(٦) نفسه.

(٧) المقدوم هو نائب للسلطان أو مفوض من قبله لمهمة محددة ، كأن يقود حملة أو يحكم منطقة ذات وضع وظروف خاصة وكانوا رجال حرب يتحركون لمناطق الصراع أو لجمع الضرائب ، وكان في سلطتهم فرض عقوبة الإعدام التى كانت حكرا على السلاطين .

Seetzen,U.J.V., **Nouveau reneignemens sur L`Africa, Notions sur le Dar-four, du Pays de Four recueillies de la bouche d`un indigene** , Annales des Voyages de la Geographie et de L`Histoire , Paris, 1813, P.145

(٨) عز الدين إسماعيل، الزبير باشا ودوره فى السودان فى عصر الحكم المصري ، سلسلة تاريخ المصريين ، عدد رقم ١١٣،(القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) ، ص١٢٣-١٢٥ .

(٩) دارا : انظر شكل رقم ١.

(١٠) محمد سعيد القدال، المرجع السابق ، ص ٥٨ – ٥٩.

(١١) أم شنقة : انظر شكل رقم ١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٢)منواشي: انظر شكل رقم ١.

(١٣) عز الدين إسماعيل، المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٦٠.

(١٤) دفتر رقم ٢٨ عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي الشفرة ، رقم ٣٢٢، الصادر من إسماعيل باشا أيوب حكمدار عموم السودان إلى مكتوبي الخديوي، بتاريخ ٧شوال ١٢٩١هـ/الموافق (١٨نوفمبر ١٨٧٤م)، ص ٢٤٨.

(١٥) دفتر رقم ٢١عابدين، صادر تلغرافات ، صورة التلغراف العربي رقم ١٤٣، الصادر من الإرادة السنية إلى حكمدار عموم السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩١هـ/الموافق (١١ نوفمبر ١٨٧٤م).

(١٦) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ١٣، صادر تلغرافات، دفتر رقم ٢١، تلغراف رقم ١٤٣، شفرة عربي، إرادة سنية إلي حكمدار السودان بالفاشر بتاريخ شوال ١٢٩١هـ /الموافق (نوفمبر ١٨٧٤م) ص١٨؛ عز الدين إسماعيل، المرجع السابق ، ص١٦٨-١٦٩

(١٧) دفتر رقم ٢١ عابدين ، صادر تلغرافات ، التلغراف العربي رقم ١٤٣ ، بعنوان الإرادة السنية إلى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩١ هـ .

(١٨) ومن أهم تلك الحركات التي شقت عصا الطاعة على الإدارة المصرية ما قام به الأمير حسب الله من تمرد على سلطة الإدارة ، ثم ما قام به الأمير بوش ، وقد واجه الزبير بقواته تلك الحركات وتمكن من قمعها. ولمزيد من المعلومات انظر عز الدين إسماعيل ، المرجع السابق، ص ١٦٢-١٧٥.

(١٩) مكي شبيكه، السودان في قرن، المرجع السابق، ص٩٢ .

(٢٠) عز الدين إسماعيل ، المرجع السابق ، ص . ١٦٦-١٦٧.

(٢١) مكي شبيكه، السودان في قرن، المرجع السابق، ص٩٢ .

(٢٢) **الجهادية** : عساكر نظامية، وتتكون الجهادية من الرقيق وأبناء الرقيق ، الذين تم أخذهم من الجنوب وجبال النوبا، وأرسلوا إلي مصر حيث معسكرات التدريب العسكري في أسوان لتدريبهم عسكرياً ، وكونوا منهم جيشا محترفا نظاميا . محمد سعيد القدال ، المرجع السابق ، ص ١٣٩.

(٢٣) عز الدين إسماعيل ، المرجع السابق، ص . ١٦٩ - ١٧١ .

(٢٤) دفتر رقم ٢٩ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف التركي الشفرة ، رقم ٢٣١ ، الصادر من حكمدار السودان إلى المعية السنية ، بتاريخ ٢١ من ذي القعدة ١٢٩١ هـ / الموافق (٣٠ ديسمبر ١٨٧٤م).

(٢٥) نفسه.

(٢٦) دفتر رقم ٢٩ عابدين ، التلغراف التركى الشفرة رقم ٤١٠ ، من حكمدار السودان بالفاشر إلى مهردار الخديوي بالقاهرة بتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٢٩١ / الموافق (٤ يناير ١٨٧٥م)،.

(٢٧) دفتر رقم ٢٩ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف التركي الشفرة رقم ٤١١ ، بتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٢٩١هـ / الموافق (٤ يناير ١٨٧٥م).

(٢٨) نفسه.

(٢٩) عز الدين إسماعيل، المرجع السابق، ص١٧٣.

(٣٠) مكي شبيكه، السودان في قرن، المرجع السابق، ص٩٤.

(٣١) محافظة رقم ١٣، دفتر ٢٢ عابدين شفرة، ترجمة برقية الشفرة نمرة ١٢، ، أمر كريم إلي حكمدار السودان بالفاشر بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩٢هـ / الموافق (٧ مارس ١٨٧٥م) .

(٣٢) مكي شبيكه، السودان في قرن، المرجع السابق، ص٩٤ .

(٣٣) نفسه، ص٩٥ .

(٣٤) عز الدين إسماعيل، المرجع السابق، ص١٧٧ ؛ مكى شبيكه، السودان عبر القرون، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٣٥) عز الدين إسماعيل، المرجع السابق، ص١٧٦.

- Mac Michael, H., **The Sudan**, (London, Ernestbenn limited, 1954), pp. 32-33.

(36) .School of Oriental and African Studies, 303/2, **MacMichael's Papers , Notes about status of Darfur** , P.53.

(37) S. O. A. S., 427/8, Gibson,A.N., **Tours in Darfur 1921-1925** , P.66.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٣٨) دفتر رقم ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف التركي الشفرة، رقم ٢٣١، الصادر من حكمدار السودان إلى المعية السنية ، بتاريخ ٢١ من ذي القعدة١٢٩١هـ/ الموافق(٣١ ديسمبر١٨٧٤).

(٣٩) كبكابيه : انظر شكل رقم ١.

(٤٠) دفتر رقم ٢٢ عابدين ، صادر تلغرافات ، صورة المكاتبة التركية الشفرة ، رقم ١٠٧، أمر كريم إلى حكمدار عموم السودان بالفاشر، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٢هـ/ الموافق (٢٥مارس ١٨٧٥م).

(41) Fanbunmi, L.A., **The Sudan in Anglo-Egyptian Relations** , (London , 1960), P.53.

(42) S.O.A.S., Savile Papers , 427/7, **Travels in Kordofan and Darfur 1910-1921**, P.104.

(43) Ibid, P.89 .

(44) S.O.A.S., Mac.Pap., , 302/9, Op.Cit., P. 49.

(45) S.O.A.S., Sav.Pap., 427/8, Op.Cit., P.60.

(46) Ibid, P. 66.

(٤٧) دفتر رقم ٣٩ عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي الشفرة، رقم ٢٢٩، الصادر من حكمدار السودان إلى خيري باشا، بتاريخ ٥منذي الحجة ١٢٩٢هـ/ الموافق (٢يناير ١٨٧٦م)،ص ٤٤.

(48) S.O.A.S., 202/18, **McNeil Diaries** , 1921,P.168.

(49) S.O.A.S., 319/56, **Arkell Papers , Back of the horses**, P.286.

(50) S.O.A.S., Sav.Pap., 427/8, Op.Cit., P.134.

(51) S.O.A.S., 313/11, **Sarsfield Hale, E.G., Diaries , Memories of Anglo-Egyptian Sudan**, P.67.

(52) S.O.A.S., 301/3, Gillan Diaries , **Notes on Darfur**, P.89.

(53) S.O.A.S., 319/56, Ark. Pap.,Op.Cit., P.280.

(٥٤) دفتر رقم ٢٩ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف العربي، رقم ٢٢٨ ، الصادر من حكمدار السودان إلى المعية السنية ، بتاريخ ٢١من ذي القعدة ١٢٩١هـ/ الموافق (٣١ديسمبر ١٨٧٤م).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٥٥) دفتر رقم ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي ، رقم ٢٢٨، الصادر من حكمدار السودان إلى المعية السنية ، بتاريخ ٢١ من ذي القعدة١٢٩١هـ/ الموافق(٣١ديسمبر١٨٧٤م).

(٥٦) دفتر رقم ٢١ عابدين ، صادر تلغرافات ، صورة التلغراف العربي، رقم ٤٤٩، إرادة سنية إلى حكمدار السودان ، بتاريخ ٢١ شوال ١٢٩١هـ/ الموافق (١ ديسمبر ١٨٧٤م).

(57) S.O.A.S., 319/56, Ark.Pap.,Op.Cit., P.212 ; Abu Sin , I.A., **The development of Civil Service in the Sudan 1899-1961,**(Khartoum, 1968);
; O'Fahey, R.S., Darfur,(London, 2007) P. 114.

(58) MacMichael, H.A., **Anglo-Egyptian Sudan,(London, 1934)** pp.103-104 ; Pettersen, W., **The few and the many of Darfur,**(Bergen, university of Bergen,2006) P.32.

(٥٩) محافظ أبحاث السودان، محفظة ٣١، دفتر ١٧ معيه عربي، قيد الوارد من جهات الأقاليم والمحافظات السايرة، من حكمدار السودان إلي المعيه السنية ، مكاتبة رقم ٣ مرور ، ص.١٦٠ ، بتاريخ ٢٨ رمضان سنة ١٢٩٢/ الموافق (٢٢ سبتمبر ١٨٧٥م).

(٦٠) وثائق أفريقية ، محفظة رقم (٢) ملف (٦) كود ٠٠٠٠١٢- ٥٠٤٦ ، عساكر الجهادية والباشبوزق بجهات دارفور حتى يونيه ١٨٨١م.

(٦١) كان تقسيم دارفور فى البداية إلى مديريات نتيجة لضخامة مساحتها تم العدول عن ذلك .

(٦٢) دفتر رقم ٢٩ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف العربي ، رقم ٢٢٧ ، الصادر من حكمدار السودان بالفاشر إلى المعية السنية ، بتاريخ ٢١ من ذي القعدة ١٢٩١هـ/ الموافق (٣١ ديسمبر ١٨٧٤م) ؛ نعوم شقير ، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٦٣) ديوان المالية، جزء ٣ ثالث صادر بقلم السودان، كود ٣-٣-٠١٤٠١٨، ص١٧٣-١٧٤، تاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٩٣ هـ / الموافق (مارس ١٨٧٦م) .

(٦٤) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٣١٠، كود ٠٠٦٩-٠٢٤٠٦٢، ص١٤٤-١٤٥، تاريخ ١٤ مارس سنة ١٨٧٧، من غوردن باشا حكمدار السودان إلي المعيه السنية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٦٥) إلياس الأيوبي، تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، (القاهرة ، دار الكتب المصرية، ١٩٢٣)، ص٥٩.

(٦٦) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٣١٠، كود ٠٦٠٢٤٠٦٢-٠٦٩، من غوردون باشا حكمدار السودان إلي المعية السنية ص١٤٤-١٤٥؛ تاريخ ١٤ مارس ١٨٧٧.

(٦٧) نفس الوثيقة.

(٦٨) تعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ،(بيروت ، الدار اللبنانيـــة، ١٩٧٢)، ص ص ٣٦٦-٣٦٧.

(٦٩) دفتر ٢١ عابدين ، صادر تلغرافات ، التلغراف العربي رقم ١٤٣، إرادة سنية إلى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٩شوال١٢٩١هـ/١١الموافق (نوفمبر ١٨٧٤م).

(٧٠) دفتر ٢١ عابدين ، صادر تلغرافات ، التلغراف العربي رقم ٢٩٣، الصادر مـــن جنـــاب الخديوي إلى حكمدار السودان بالفاشر ، بتاريخ ١٥من ذي القعدة ١٢٩١هـــ/ الموافـــق (٢٥ ديسمبر ١٨٧٤م)، ص ٣٤.

(٧١) محافظ أبحاث السودان، محفظة ٣٤، دفتر ٣٨ وارد تلغرافـــات، صـــورة التلغـــراف العربي، الشفرة رقم ١٠، ص٣، من حكمدار الســـودان بمديريـــة داره بـــدارفورإلي الخديوي ، بتاريخ ١٠ صفر ١٢٩٣/ الموافق(٦مارس ١٨٧٦).

(٧٢) محافظ أبحاث السودان، محافظة رقم ١٣، دفتـــر ٢٠ عابـــدين صـــادر تلغرافـــات، التلغراف العربي، الشفرة رقم ٥٥٥، ص٩١، من مكتوب الخـــديوي إلـــي حكمـــدار السودان بتاريخ ٢٤رمضان ١٢٩١/ الموافق (٣ نوفمبر ١٨٧٤م).

(٧٣) محافظ أبحاث السودان، محافظة رقم ١٣، دفتر ٢٢ عابدين شـــفرة، ترجمـــة برقيـــة بالشفرة، نمرة ١٢، ، أمر كريم إلي حكمدار السودان بالفاشر ، بتـــاريخ ٢٩ محـــرم ١٢٩٢/ الموافق (٧ مارس ١٨٧٥م).

(٧٤) دفتر ٢٢ عابدين، صادر تلغرافات، التلغراف التركي، الشفرة رقم ١٩٠، ، أمر كريم لحكمدار السودان بالفاشر ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢/ الموافق (٣١ مارس ١٨٧٥م)

(٧٥) عابدين وارد تلغرافات، سجل ٢١٨، كود ٢٣٧٨٩-٠٦٩، ص٧٩، من حكمدار السودان بالخرطوم إلي خيري باشا، بتاريخ ٧ ربيع الثاني١٢٩٣هـ/ الموافق(٣١ مارس ١٨٧٥م).

(٧٦) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢١١، كود ٢٣٧٢-٠٦٩، ص٢٩، ٣٠، شفرة، من حكمدار السودان بالفاشر إلي خيري باشا بتاريخ ١٥ رجب ١٢٩٢هـ/ الموافق(١٦ أغسطس ١٨٧٥م).

(٧٧) دفتر ٢٣ عابدين، صادر تلغرافات، التلغراف العربي، الشفرة رقم ٥١٩، من خيري باشا إلي حكمدار السودان ، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٩٢هـ/ الموافق ١٨ أغسطس ١٨٧٥م).

(٧٨) معيه، دفتر رقم ٥، صحيفة رقم ٢٣، أفاده إلي حكمدار السودان ، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٩٢/ الموافق (٩ أكتوبر ١٨٧٥م).

(٧٩) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٣٤، كود ٢٣٨٦٦-٠٦٩، ص١٩، من غوردون باشا إلي خيري باشا. بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٧٩م

(٨٠) عابدين، دفتر ٣٠، صادر تلغرافات، التلغراف العربي، الشفرة رقم ١٠٦، من حكمدار السودان بمصر إلي مدير دنقله، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٩٣/ الموافق ٢٦ أغسطس ١٨٧٦م).

(٨١) دفتر رقم ٣٦ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة ، رقم ٤٤٥، من حكمدار السودان بالفاشر إلى خيري باشا ، بتاريخ ٢٢ من ذي الحجة ١٢٩٢هـ/ الموافق (١٨ يناير ١٨٧٦م)، ص ٨٦.

(٨٢) دفتر رقم ٥٠ ، عابدين وارد تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة ، رقم ١٤٥ ، بتاريخ ٢٦ جمادي الثاني ١٢٩٥هـ / الموافق (مايو ١٨٧٩م).

(٨٣) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٣١، دفتر رقم ٣٣ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ٥٩٤، ص٩٢،، من حكمدار السودان إلي خيري باشا بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٩٢هـ/ الموافق (١٧ أكتوبر ١٨٧٥م) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٨٤) محفظة ١٦، دفتر ٣٥ عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربي رقم ١٤٨، من خيري باشا إلي مأمور ضبطية أسوان، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٨٧٨.

Arther, E., Robinson, «The Arab Dynasty of Darfur 1448-1878», **Journal of the Royal African society,** part 1, vol. 27, No. 108, 1928, p. 359.

(٨٥) محافظ أبحاث السودان، محفظة ٢٨، دفتر معيه عربي، وارد إفادات، ص١٦، مكاتبة رقم ٢ مرور بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٩١، من حكمدارية السودان إلي المعية السنية.

(٨٦) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٢٨، دفتر رقم ٢١ عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربي، رقم ١٥١، إرادة سنية إلي حكمدار السودان بالفاشر ، بتاريخ غرة شوال ١٢٩١/ الموافق (١٠ نوفمبر ١٨٧٤م).

(٨٧) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٩، كود ٠٢٣٨٦١-٠٠٦٩، شفرة ، ص١٠-١١ ، من غوردون باشا إلي خيري باشا، تاريخ ٨ رمضان ١٢٩٤هـ / الموافق(سبتمبر ١٨٧٥م).

(٨٨) محمد فؤاد شكري، **الحكم المصري في السودان** ١٨٢٠-١٨٨٥م، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م) ، ص ٨٩ .

(٨٩) محافظ أبحاث السودان، محفظة ٤٠، دفتر ٤٧ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ٥٣٢، ص١١٦، بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٩٤، من غوردون باشا إلي خيري باشا؛

محمد فؤاد شكري: **المرجع السابق**، ص٨٨ ؛

R.S. O'Fahey, **The Darfur Sultanate A history,** (New york, Columbia University Press 2008), p. 276.

(٩٠) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٤٠، دفتر ٤٧ عابدين، وارد تلغرافات صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ٥٣٢، ص١١٦، بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٩٤، من غوردون باشا بدارفور إلي خيري باشا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٩١) مجلس ملوك الفاشر : هي محكمة الفاشر الأهلية الرئيسة ، وكانت تقضي بين المتخاصمين فيما يعرض عليها من قضايا ، وكانت تقضي بناء على الأعراف والتقاليد . وسام أحمد طه منصور ، نظام الإدارة فى دارفور ١٩١٦ – ١٩٣٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ٢٠٠٩، ص ١٤٨ – ١٤٩.

(٩٢) محافظ أبحاث السودان، محفظة ٢٨، دفتر معيه عربي، وارد إفادات، ص١٦، مكاتبة رقم ٢ مرور ، من حكمدارية السودان إلي المعية السنية بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٩١هـ/ الموافق (٢٥ سبتمبر ١٨٧٤م).

(٩٣) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٩، كود ٢٣٨٦١-٠٠٦٩، ص١٠، شفرة من غوردون باشا إلي خيري باشا ، تاريخ ٨ رمضان ١٢٩٤هـ / الموافق ١٥ سبتمبر ١٨٧٧م).

(٩٤) كوبي : انظر شكل رقم ١.

(٩٥) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ٨٨.

(96) دارا : انظر شكل رقم ١.

(٩٧) دفتر رقم ١٨ أوامر عربي ، أمر كريم إلى حكمدار عموم الأقاليم السودانية ، بتاريخ رمضان ١٢٩٤هـ/ الموافق (أغسطس ١٨٧٧م)، ص ٣٤.

(٩٨) محمد خالد زقل ، ولد بدارفور وبدأ حياته تاجراً بسيطاً ، ثم انخرط في خدمة الإدارة المصرية ١٨٧٤، وتقلب في عدة مناصب حتى أصبح مديراً لداره بالنيابة ١٨٧٧، وكان من ذوي قربى المهدي وتولى عمالة دارفور منذ ١٨٨٤ وحتى ١٨٨٦، ثم تولى عمالة دنقلا ثم عزل منها وألقي به في السجن ، وقتل في عام ١٩٠٣ على يد السلطان على دينار. موسى المبارك الحسن ، المرجع السابق ، ص ٤٧.

(٩٩) دفتر رقم ٤٨ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة ، رقم ١٧، الصادر من غوردون باشا بداره إلى خيري باشا ، بتاريخ رمضان ١٢٩٤هـ/ الموافق (أغسطس ١٨٧٧م).

(١٠٠) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٩، كود ٢٣٨٦١-٠٠٦٩، ص٢، تاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٩٤، شفرة، من غوردون باشا إلي خيري باشا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٠١) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٨، كود ٢٣٨٦٠-٠٠٦٩، ص٧، ٨، شفرة، تاريخ غرة جمادي الثاني سنة ١٢٩٤، من غوردون باشا حكمدار عموم الأقاليم السودانية إلي مهر دار الخديوي.

(١٠٢) قبيلة الرزيقات ، انظر شكل رقم ٢.

(١٠٣) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٩، كود ٠٢٣٨٦١ - ٠٠٦٩، ص٨، تاريخ، شفرة من غوردون باشا إلي خيري باشا بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٤ه / الموافق(سبتمبر ١٨٧٧م).

(١٠٤) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٩، كود ٠٢٣٨٦١-٠٠٦٩، ص٨٠، تاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٤ شفرة، من غوردون باشا بالخرطوم إلي خيري باشا

(١٠٥) ولد على مادبو حوالي ١٨٤٤م، وكان مادبو شيخاً على أهله أولاد محمد وهم فرع من الماهرية، من قبيلة الرزيقات، ونتيجة لما قدمه لغوردون وللإدارة المصرية في قتال هارون بن سيف الدين الفراوي، كافأه غوردون بأن نصبه ناظراً لعموم الرزيقات . Gessi, R., Seven years in the Sudan,(London, Gregg Publishing, 1969), pp. 297-300.

(١٠٦) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٨، كود ٠٢٣٨٦٠-٠٠٦٩، ص٢٤-٢٥ شفرة، تاريخ ١٠ جمادي الثاني سنة ١٢٩٤، من غوردون باشا بأم شنقه إلي خيري باشا.

(١٠٧) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٤٠، دفتر ٣٣ عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ١٣٩، تاريخ ٣ رجب سنة ١٢٩٤، أمر كريم إلي حكمدار عموم الأقاليم السودانية.

(١٠٨) قبيلة الزيادية : انظر شكل رقم ٢.

(١٠٩) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٤١، دفتر ٤٧، عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربي الشفرة، رقم ٥٢١، ص ١٠٧، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٧٧م، من غوردون بدارفور إلي خيري باشا.

(١١٠) قبيلة الفلاته : انظر شكل رقم ٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١١١) هارون بن سيف الدين : أحد أمراء الفور الذي تزعم حركة المقاومة ضد الإدارة المصرية بدءاً من عام ١٨٧٧ – ١٨٨٠ واعتصم بجبل مرّة ، وتجاوب معه قبائل السهل من كل الاتجاهات ، إلى أن تمكنت الإدارة من القضاء علي مقاومته . ولمزيد من المعلومات انظر ، موسى المبارك الحسن ، المرجع السابق ، ص. ٤١.

(١١٢) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٩، كود ٠٢٣٨٦١-٠٠٦٩، ص٣، تاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٩٤، شفرة، من غوردون باشا إلي خيري باشا.

(١١٣) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم (٤١)، صورة الإفادة الصادرة من المعية إلي حكمدارية السودان، رقم (١٥) صفحة ٥٧، عن الدفتر رقم ٢١، معيه عربي، تاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٤ الموافق ٣ أكتوبر ١٨٧٧م .

(114) Henderson, K.D.D., **Sudan Republic,** (London, Ernest Benn limited, 1965), P.40 .

(١١٥) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٣٠، دفتر رقم ٢٣، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربي، الشفرة رقم ٥١٣، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٩٢هـ، من إرادة سينية إلي حكمدار السودان بالفاشر.

(١١٦) عابدين، صادر تلغرافات، سجل رقم ٤٨، ص٣٥، ٣٦، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٩٢، من الإرادة السينية إلي حكمدار السودان.

(١١٧) لمزيد من المعلومات يرجى العودة فى البحث إلى المحور الأول الخاص بضم دارفور وتحجيم نفوذ الزبير .

(١١٨) دفتر رقم ٢٩ عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي، رقم ٢٢٧، الصادر من حكمدار السودان إلى المعية السنية ، بتاريخ ٢١من ذي القعدة ١٢٩١هـ/ الموافق (٣١ ديسمبر ١٨٧٤م).

(١١٩) دفتر رقم ١٠ صادر، الأوامر الكريمة ، صورة المكاتبة رقم ١١، الأمر الكريم الصادر إلى حكمدار السودان ، بتاريخ ٢شعبان ١٢٩١هـ/ الموافق (١٤ سبتمبر ١٨٧٤م) ، ص ٩٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٢٠) دفتر رقم ٢٩عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي، رقم ٢٢٧، الصادر من حكمدار السودان بالفاشر على المعية السنية ، بتاريخ ٢١ من ذي القعدة ١٢٩١هـ/ الموافق (٣١ ديسمبر ١٨٧٤م).

(١٢١) دفتر رقم ٢٤ معية سنية عربي ، صورة المكاتبة رقم ٧، الصادرة من حكمدار السودان إلى المعية السنية، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٩٤هـ/ الموافق (٩ فبراير ١٨٧٧م)، ص ٢١.

(١٢٢) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٢٨، ترجمة دفتر ٢٩ عابدين، وارد تلغرافات، صورة التلغراف الشفرة التركى، رقم ٢٣١، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٢٩١ هـ، من حكمدار السودان بالفاشر إلي المعيه السنية.

- O'Fahey R.S., **The Darfur Sultanate A history**, op cit., p.276

(١٢٣) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٢٨، دفتر رقم ٢٩ عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف العربي، رقم ٢٣١، بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٢٩١، من حكمدار السودان بالفاشر إلي المعيه السنية.

(١٢٤) دفتر رقم ١٨ أوامر عربي وثيقة رقم ٣ بعنوان الأمر الكريم الصادر إلى غوردون باشا، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٩٤هـ

(125) Hill, R., «The Sudan Memoirs of Carl Christian Giegler Pasha 1873-1883», **The international journal of African Historical studies,** vol. 19, 1986, p. 512.

(١٢٦) دفتر رقم ٤٨ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة ، رقم ٣٤، الصادر من غوردون باشا بداره إلى خيري باشا ، بتاريخ (رمضان ١٢٩٤هـ)/ ٨سبتمبر ١٨٧٧م.

(١٢٧) السودان، نظارة الأقاليم وإدارة السودان، المجموعة رقم ١١٨ أمر عالي سراي عابدين في ١٤ جماد الأولي سنة ١٢٩٩م، ٢ إبريل ١٨٨٢م؛

Alice Moore – Harell, «The Turco – Egyptian Army in Sudan on the Eve of the Mahdiyya, 1877-1880», **International Journal of middle east studies,** vol., 31, No. 1., 1999, p. 34

(١٢٨) نظارة الأقاليم السودانية، مذكرة عن تقسيم جهات السودان إلي مديريات مقدمة من نظارة الأقاليم السودانية بتاريخ ربيع آخر سنة ١٢٩٩، مارس ١٨٨٢م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٢٩) دفتر رقم ٣٦عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي الشفرة ، رقم ٤٥٥، الصادر من حكمدار السودان على خيري باشا ، بتاريخ ٢٢ من ذي الحجة ١٢٩٢هـ/ الموافق ١٩ يناير ١٨٧٦م)، ص ٨٦.

(١٣٠) دفتر رقم ٢٩ ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي ، رقم ٢٢٨، الصادر من حكمدار السودان إلى المعية السنية، بتاريخ ٢١ من ذي القعدة١٢٩١هـ/ الموافق (٣١ ديسمبر ١٨٧٤م).

(١٣١) دفتر رقم ١٧ معية سنية عربي، قيد وارد الإفادات من جهات الأقاليم والمحافظات السايرة ، مكاتبة رقم ١٠، الصادرة من حكمدار السودان إلى المعية السنية ، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٩٣هـ/ الموافق ١٨ سبتمبر ١٨٧٦م)،ص٩٥.

(١٣٢) عابدين، دفتر رقم ٣٠، وارد تلغرافات، التلغراف التركي الشفرة، رقم ٢٨٧، ص٤٥، بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٢، من حكمدار السودان بالفاشر إلي كاتب الخديوي.

(١٣٣) دفتر رقم ٤٦ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة رقم ١٣١ ، من حكمدار عموم السودان إلى خيرى باشا ، بتاريخ ٦ ربيع الثاني ١٢٩٤هـ.

(١٣٤) نفسه ، التلغراف العربي رقم ٤٣٨ ، ص ١٠٨.

(١٣٥) محمود طلعت، غرائب الزمان في فتح السودان، (القاهرة، دار الكتب المصرية ، ١٣١٤ هـ)، ص٨٨ – ٩١.

(١٣٦) عابدين، وارد تلغرافات السودان، سجل رقم ٣١٠، كود ٠٢٤٠٦٢-٠٠٦٩، ص٢٢٥، بتاريخ ٨ يوليه ١٨٧٨، من غوردون باشا إلي حكمدار السودان؛ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل في القرن التاسع عشر ، (القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١١)، ص٢٨٧ .

Heather J. Sharkey, «Gordon and the Sudan: Prologue to the Mahdiyya 1870-1880», **Journal of Middle East Studies**, vol. 36, No2, 2004, p.305.

(١٣٧) عابدين وارد تلغرافات السودان، سجل ٣١٠، كود ٠١٢٤٠٦٢-٠٠٦٩، ص٢٥٣، تاريخ ١٦ مايو ١٨٧٩م، ٢٥ جماد الأول ١٢٩٦، من غوردون إلي حكمدار السودان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Hassan Qasim Murad, «The Mahdist Movement in the Sudan», **Islamic Studies**, vol, 17, No. 3 . 1978, pp. 162-163.

(١٣٨) محمد سعيد القدال، المرجع السابق، ص٨٩ .

(139) Gabriel R. Warburg, «The turco-Egyptian Sudan», **Die welt des Islams**, Bd. 31, Nr. 2, 1991, p. 208.

(١٤٠) نفسه.

(١٤١) دفتر رقم ٣٦ عابدين صادر تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة رقم ٦٢٦ ، بعنوان إرادة سنية إلى حكمدار السودان ، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٧٨.

(١٤٢) دفتر رقم ٥٠ ، عابدين وارد تلغرافات ، التلغراف المصرى الشفرة رقم ١٥٨ ، بتاريخ يوليو ١٨٧٨ ، ص ٣٩.

(١٤٣) دفتر رقم ٤٧ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف العربي لشفرة ، رقم ٥٣٣، الصادر من حكمدار السودان بالفاشر إلى خيري باشا ، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٩٢هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٧٥م، ص ١٨.

(144) Hill, R., **Egypt in the Sudan** ,(London, Greenwood press, 1959), P.34.

(١٤٥) دفتر رقم ٣٠ عابدين ، وارد تلغرافات، صورة التلغراف التركي الشفرة ، رقم ٢٨٨٧، الصادر من حكمدار السودان بالفاشر إلى كاتب الخديوي، بتاريخ ٧صفر ١٢٩٢هـ/ الموافق (١٠ مارس ١٨٧٥م)، ص ٤٥.

(١٤٦) الريال القشلي، وحدة فضية قيمتها عشرون قرشًا مصريًا ، وكانت تُقيَّم بها السلع.

BjØrkelo, A.W.G.E., **Bliography of the Darfur** , Wadai Region ,(Bergen, University of Bergen, 1981,) p.38.

(١٤٧) دفتر رقم ٣٦ عابدين ، وارد تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة ، رقم ٤٤٥، من حكمدار السودان بالفاشر إلى خيري باشا ، بتاريخ ٢٢ من ذي الحجة ١٢٩٢هـ/ الموافق (١٨ يناير ١٨٧٦م)، ص ٨٦.

(١٤٨) نعوم شقير، المرجع السابق، ص ٨٣.

(١٤٩) إلياس الأيوبي، المرجع السابق، ص٦٠ .

(150) Bjorkelo, A. W. G. E., **op.cit.**, p. 38.

(١٥١) دفتر رقم ٣١ ، وارد معية سنية عربي ، مكاتبة رقم ١٧، الصادرة من عثمان رفقي باشا فريق العساكر بالسودان إلى المعية السنية ، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ / الموافق (١٨ أبريل ١٨٧٨م) ، ص ٣١.

(152) O'Fahey, R. S., «Endowment Privilege and estate in the central and eastern Sudan», **Islamic Law and Society**, Vol. 4, No. 3, (1997) , p. 334.

(١٥٣) دفتر رقم ٣٣ عابدين صادر تلغرافات، التلغراف العربي الشفرة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٢٩٤، أمر كريم إلي حكمدار عموم السودان؛ – Alice Moor Harell, op cit., p. 31.

(١٥٤) محافظ السودان ، محفظة رقم ١٠٣، ملف رقم ٦ ، تقرير من مدير دارفور إلى حكمدار السودان بالخرطوم ، بتاريخ رمضان ١٢٩٨هـ/ يوليو ١٨٨٠م.

(١٥٥) قبيلة بنى هلبه : انظر شكل رقم ٢.

(١٥٦) قسم الوثائق الأفريقية، مجموعة السودان، محفظة ٢، ملف ٦، كشف إيرادات مديرية دارا لسنة ١٨٨١م.

(١٥٧) قبيلة الهبانية ، انظر شكل رقم ٢.

(١٥٨) دفتر رقم ٣٣ عابدين ، صادر تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة ، رقم ١٩٠، أمر كريم إلى حكمدار السودان بتاريخ ١٨ رجب ١٢٩٤هـ/ الموافق (٣٠ يوليو ١٨٧٧م).

(١٥٩) محافظ أبحاث السودان ، محفظة بدون رقم ، بعنوان موضوعات متنوعة، تقرير حكمدار السودان محمد رؤوف باشا ، بتاريخ (١٧ جمادي الآخر ١٢٩٧هـ)/ ٢٨ مايو ١٨٨٠م.

(١٦٠) سلاتين Sir Rudolf Slatin Pasha نمساوي الأصل ولد قريباً من فيينا عام ١٨٥٧م ، وزار السودان للمرة الأولى في عام ١٨٧٤م ، وعمل مساعداً للقنصل الألماني في الخرطوم ، ثم طاف بكردفان وقصد الذهاب إلى دارفور ، لكنه لم يتمكن لتعليمات إسماعيل أيوب حكمدار السودان بعدم دخول الأجانب ، ثم عاد مرة أخرى للسودان في عام ١٨٧٨م حيث دعاه غوردون للإنخراط في خدمة الإدارة المصرية ، فلبى الدعوة وعاد إلى الخرطوم في ١٥ يناير ١٨٧٩م ليعمل مفتشاً عاماً للضرائب ، ولما لم يعجبه الحال طلب الاستعفاء فعينه غوردون باشا مديراً لداره ، وفي ١٨٨١م أضحى مديراً

عاماً لدارفور حتى سيطرت المهدية على دارفور ، حيث أقتيد في يونيو ١٨٨٤م إلى الرهد أسيراً ، وظل أسيراً لدى الخليفة التعايشي في أم درمان إحدى عشرة سنة حتى تمكن من الهرب في ١٨٩٥م ، واستعاد وظيفته في الجيش المصري وعمل مساعداً لمدير الاستخبارات ، وبعد استرداد السودان ١٨٩٨م رقي لرتبة اللواء ، وأنعم عليه برتبة الباشوية وعين مفتشاً عاماً لحكومة السودان (١٩٠٠-١٩١٤م) ، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ووقوف النمسا في معسكر قوات المحور المناهضة لبريطانيا اختار الاستقالة من خدمة حكومة السودان ، وشغل منصب رئيس جمعية الصليب الأحمر خلال الحرب ، ثم اشترك في وفد النمسا لمؤتمر الصلح في فرساي ١٩١٩م، وفي عام ١٩٣١م زار السودان ليجدد ذكرياته والتقي بالكثير من معارفه وتوفي في العام التالي ١٩٣٢م.

Hill.R. A **Biographical Dictionary of the Sudan** , (London, Oxford university press,1967),PP.339-340.

(١٦١) محافظ السودان ، محفظة رقم ٨٣، أمر من سلاتين مدير دارة إلى مديري الأقسام والمراكز، بتاريخ شوال ١٢٩٨هـ / أغسطس ١٨٨٠م.

(١٦٢) مالية السودان، سجل ١٧٠، كود ٠٠٠٠١٥-٥٠٢١، ص٤، حسابات مالية السودان، التزامات بمديرية الفاشر.

(١٦٣) وثائق أفريقية، محفظة ٢، ملف ٦، صورة كشف إيرادات مديرية داره لعام ١٨٨١م

(١٦٤) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢١٦، كود ٠٠٦٩-٠٢٣٧٨٧، ص٥٩، تاريخ ٥ صفر سنة ١٢٩٣ هـ، من مديرية أسيوط إلي سعادة خيري باشا.

(١٦٥) ميكروفيلم رقم ٢٨، معيه سنية عربي، دخلية، سجل ١، رقم المكاتبة نمرة ٩٣، ص١٢٧، تاريخ ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٢، أمر كريم رقم ٥ نمرة ٥٨ .

(١٦٦) ملخصات دفاتر عابدين، بدون رقم، دفتر ٢٩ عابدين وارد تلغرافات، صورة التلغراف العربي، نمرة ٤٦١، من قاضي أسوان بإسنا إلي المعيه السنية، ورد في ٢٨ في ذى الحجة سنة ١٢٩١ الموافق (يناير ١٨٧٥م) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٦٧) ميكروفيلم رقم ٢٨، معيه سينية عربي، دخلية، سجل ١، أمر كريم رقم ٥ نمـرة ٥٨ ، رقمهالمكاتبة نمرة ٩٣، ص١٢٧، تاريخ ١١ ربيع الآخر سـنة ١٢٩٢/ الموافـق (إبريل ١٨٧٥م).

(١٦٨) نفسه .

(١٦٩) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٨، كـود ٠٢٣٨٦٠-٠٠٦٩، ص١١، تـاريخ ٢ جماد ثاني سنة ١٢٩٤/ ١٢ يونية سنة ١٨٧٧، من غوردون باشا بفوجه إلي خيري باشا

(١٧٠) قانون الجزاء الهمايوني : اعجب رجال الدولة العثمانية بالنظم القانونية وحركة التقنين في الغرب وتأثروا بها. وكان للثورة الفرنسية الدور الكبير على الدولة العثمانية في مجال التقنين ، فقد صدرت عدة قوانين متأثرة بالقوانين الغربية فصدر في عام ١٨٥١ قانون الجزاء الهمايوني الذي ألغى بدوره قانون الجزاء لعام ١٨٤٠ . كما صدر قانون الأراضي في عام ١٨٥٨، وصدر قانون أصول المحاكمات العثماني، كما صدرت مجلة الاحكام العدلية عام 1869 ، وقانون التجارة البرية، وقانون التجارة البحرية كما تقرر اقامة المحاكم النظامية والمحاكم التجارية الى جانب المحاكم الشرعية، واستحدثت محاكم النقض (التمييز) العثمانية الاولى وهي المعروفة بديوان الاحكام العدلية، وهذا كله تم بعد حركة التنظيمات التي حدثت بين عامي ١٨٣٩ - ١٨٥٦. ولمزيد من المعلومات انظر عصمت عبدالمجيد بكر، **المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي** ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ٢٠١٣) ص ٩٩-١٥٥.

(١٧١) وثائق أفريقية، محفظة ٢، ملف ٦، كشف إيرادات مديرية الفاشر.

(١٧٢) ديوان المالية، صادر الأقاليم وبعض جهات السـودان، كـود ٠٠٤٧٢٧ – ٣٠٠٣، ص١٧٢، تاريخ ٨ جماد آخر سنة ١٢٩٢هـ.

(١٧٣) ديوان المالية، جزء ثالث، صادر بقلم السودان، كـود ٠١٤٠١٨-٣٠٠٣، ص١٧٤، تاريخ غاية ربيع الأول سنة ١٢٩٣، من الحكمدارية إلي أم شنقة.

(١٧٤) عابدين، وارد تلغرافات، سجل ٢٢٨، كـود ٠٢٣٨٦٠-٠٠٦٩، ص١١، تـاريخ ٢ جماد ثاني سنة ١٢/١٢٩٤ يونية سنة ١٨٧٧، من غوردون باشا بفوجه إلي خيـري باشا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٧٥) محافظ أبحاث السودان،.محفظة رقم ٣٥، محفظة ١١ جهاديـــة ، ملخـــص الوثيقـــة العربية رقم ٦٥، بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٣/ (مارس ١٨٧٦)، من إسماعيل باشا إلي ناظر الجهادية.

(١٧٦) وثائق أفريقية، محفظة ٢، ملف ٦، كشف إيرادات مديرية داره.

(١٧٧) وثائق أفريقية، محفظة ٢، ملف ٦، كشف إيرادات مديرية كلكل وكبكابيه.

(١٧٨) المقصود بالمدير هنا هو أحد مديري دارفور الفوجه – كبكابيه – دارا.

(١٧٩) ملخصات دفاتر عابدين، محفظة رقم ٢٣، محفظة ١١ جهادية، ملخص الوثيقة رقـــم ١٩، بتاريخ ١ ربيع الثاني سنة ١٢٩٢، من إسماعيل باشـــا إلـــي نـــاظر الجهاديـــة والبحرية.

(١٨٠) ديوان الجهادية، سجل رقم ٥٩٥، كـــود ٠٠٢٢٢٤-٠٠٠٧، ص١٧٤، تـــاريخ ١٠ جماد أول سنة ١٢٩٦، صادر إلي مديريات وجه بحـــري نمـــرة ١ داره، صـــورة الصـــادر لحكمدارية عموم السودان .

(١٨١) ديوان الجهادية، سجل رقم ٥٩٥، كـــود ٠٠٢٢٢٤-٠٠٠٧، ص١٧٤، تـــاريخ ١٠ جماد أول سنة ١٢٩٦، صادر إلي مديريات وجه بحري نمرة ١ اداره، صورة الصـــادر لحكمدارية عموم السودان.

(١٨٢) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٣٥، محفظة ١١ جهادية ، ملخـــص الوثيقـــة العربية رقم ٦٥، بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٣، من إسماعيل باشا إلـــي نـــاظر الجهادية.

(١٨٣) وثائق أفريقية، محفظة ٢، ملف ٦، كشف إيرادات مديرية كبكابيه وكلكل.

((١٨٤)) مكي شبيكة ، السودان في قرن ،(القاهرة ، ١٩٥٧)، ص ١٣٥.

(١٨٥) محافظ السودان ، محفظة رقم ١٣، ملف رقم ٢، خاص أحكام الفاشر ، بتاريخ ١٢٩٨هـــ/ ١٨٨١م.

(١٨٦) محافظ السودان ، محفظة رقم ٨، ملف رقم ٣٨ ، تقرير عن سير الإدارة في دارفور رفعه سلاتين إلى محمد رؤوف باشا في الخرطوم ، بتاريخ ١٢٩٩هـــ / ١٨٨١م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(١٨٧) عابدين، صادر تلغرافات، سجل ٧٦، كود ٠٢٣٤٨٥-٠٠٦٩، ص ٢٤، تاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٨٣م، أمر كريم إلي عبد القادر باشا حكمدار السودان.

(١٨٨) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٢٣٨، دفتر ١٧ معيه غربي، قيد وارد الإفادات، جهات الأقاليم والمحافظات، ص١١٢، مكاتبة رقم ١٢ مرور بتاريخ ١٠ رمضان سنة ١٢٩٣ هـ، من حكمدار السودان إلي المعيه السنية.

(١٨٩) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، مرجع سابق، ص٨١-٨٢

(١٩٠) مكي شبيكه، السودان في قرن ، مرجع سابق ، ص ١٣٧.

(١٩١) Douin, G., Histoire du regen du Khedieve Ismail, **Sudan Notes and Records**, vol III, 1936, pp. 370-474.

(١٩٢) محافظ أبحاث السودان، محافظة رقم ٢٨، أمر كريم صادر إلي مدير دنقله بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٢٩١هـ، ومقيد بدفتر ٢ أوامر عربية، صفحة ٣١ رقم ٦٠.

(١٩٣) محافظ أبحاث السودان، محافظة رقم ٢٨، أمر كريم صادر إلي مدير دنقله بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٢٩١ هـ، ومقيد بدفتر ٢ أوامر عربية، ص٣١، رقم ٦٠.

(١٩٤) مالية السودان، سجل ١٧٠، كود ٠٠٠٠١٥-٠٥٠٢١، ص١، حسابات مالية السودان، يناير سنة ١٨٨٠م.

(١٩٥) ديوان المالية، قلم السودان بالمالية، جزء أول صادر بقلم إدارة السودان بمصر، كود ٠١٤١٠٥-٣٠٠٣، ص٥٤، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٧هـ، ديوان الجهادية.

(١٩٦) دفتر ٢١ عابدين ، صادر تلغرافات ، التلغراف العربي رقم ١٤٣، إرادة سنية إلى حكمدار السودان بالفاشر، بتاريخ ٢٩شوال١٢٩١هـ/١١ نوفمبر ١٨٧٤م.

(١٩٧) وثائق أفريقية، محافظة رقم ٢، ملف ٦، كود ٠٠٠١٢-٠٥٠٤٦، عن العساكر الجهادية والباشبوزق الموجودين بجهات دارفور، يونية ١٨٨١م.

(١٩٨) الوثائق الأفريقية ، مجموعة السودان ، محفظة رقم ١٠٣ ، كشف الإيرادات والمصروفات لمديرية دارفور ١٨٨١م.

(١٩٩) مذكرة عن تقسيم جهات السودان إلى مديريات ، بتاريخ ربيع أخر ١٢٩٩هـ / ١٨٨٢.

(٢٠٠) معيه سنية، مكاتبات من جهات سايرة للمعيـــة، كـــود ٠٠٠٣-٠٠٢١٧١، تقريـــر القائمقام محمد نادي للمعية السينية، بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٨٤هـــ.

(201) Colston, R.E., Journal d'un Voyage du Caire a Kéneh Bérénice et Berber et retour
par le Désert de Korosko, Bulletin de la Société Khediviale de Geographie, Série II., N.9. Le Caire 1880, pp.489-568.

(202) Colstone, R.E., La Geologic de la region entre Bérénice et Berber, B.S.K.G., Série II., N.11. Le Cairo 1887, pp.573-597.

(203) Stone, C.P., Les expeditions Egyptiennes en Afrique, B.S.K.G., Série II., N.10, Le Caire 1886, pp.343-351

(٢٠٤) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٣٠، دفتر ٢٣ عابـــدين، صـــادر تلغرافـــات، ص٢١ برقية عربية، العبارة في ٥ جمادي الثاني سنة ١٢٩٢ هـــ، من خيري باشـــا إلي حكمدارية السودان.

(٢٠٥) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٣١، دفتر ٣٣ عابدين، وارد تلغرافات صـــورة التلغراف العربي رقم ٤٦ بتاريخ غرة شعبان سنة ١٢٩٢ هـــ، من حكمدار السودان بالفاشر إلي خيري باشا.

(٢٠٦) وثائق أفريقية، محفظة ٢، ملف ٦، كود ٠٠٠٠١٢-٥٠٤٦، مربـــوط خدمـــة إدارة داره.

(٢٠٧) وثائق أفريقية، محفظة ٢، ملف ٦، كود ٠٠٠٠١٢-٥٠٤٦، صورة كشف مربـــوط خدمة إدارة كبكابيه وكلكل.

(208) Hill, R., **Egypt in the Sudan,** op cit., p. 130.

(209) Purdy, E.S., une reconnaissance entre Bérénice et Berber, B.S.K.G., Série II., N.9, Le Caire 1886, pp.431-445.

(٢١٠) ابراهيم فوزى باشا، السودان بين يدى غوردون وكتشنر، الحـــزء أول، (القـــاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨م)، ص٢٠٩-٢١٠

(211) (Hill, R., **Sudan transport,**(London, Oxford University Press, 1965) p.11.

(٢١٢) الشاطر بصيلى عبد الجليل ، تاريخ المواصلات فى سودان وادى النيل القسم الأول حتى ١٩٠٦ ،(عطبرة ،١٩٤٩)، ص ٦٤

(213)Hill, R., Sudan transport, p.11.

ويذكر لونجفيلد أن بداية هذا الخط الحديدى من بلدة تسمى أبو جوسى Abugusi ويبـــدو أنها تقع فى أحواز الدبة ، كما ذكر أن طول الخط الحديدى إلى الفاشر حوالى ثمانمائـــة وثمانين كيلو متراً فقط.

Longfeild, W.E., **The growth of the Sudan communications,** (London, oxford university press, 1935), p.311.

جريدة الوقائع المصرية ، عدد رقم ٥٩٠ ، الأحد ١٧ ذى الحجة ١٢٩١هـــ الموافق ٢٤ يونيو ١٨٧٥ ، ص٢؛

Stone, C.P., Lcs expeditions Egyptiennes en Afrique, B.S.K.G.,II^{e} Serie – Numero 7, Le Caire 1885, pp.345-350.

(٢١٤) كوبي : وهى مدينة تقع فى سلطنة دارفور شمال غرب الفاشر ، وكانت من أهم المراكز التجارية فى دارفور.

Holt, P.M., **A modern history of the Sudan,** (London, Oxford university press, 1965), p.14.

(215)Walz.T., Trade Between Egypt And Bilad As-Soudan,1700–1820, Cairo, 1978, pp.2-4.

(216) Public Record Office, 1/12/13, Report on the Sudan, From Colonel

Stewart to Both Houses of Parliament 1883, p. 13.

(٢١٧) موسى المبارك الحسن ، المرجع السابق، ص٣٠.

(216) Walz, T., Op. Cit., pp. 9 - 10.

(٢١٩) محمد عوض محمد ، **السودان الشمالى سكانه وقبائله** ، (القاهرة،١٩٥١)، ص ١٦٠ -١٦١.

(٢٢٠) وسام أحمد طه منصور، **سكة حديد السودان ودورهـــا فـــى التطـــور السياســـي والاقتصادي والاجتماعي منذ نشأتها ١٨٦٤ وحتى ١٩٥٥** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ٢٠٠٥، ص ٧-٨.

(٢٢١) مالية السودان، سجل ١٧٠، كود ٠٠٠٠٠١٥-٠٠٢١٥، ص٤، حسابات مالية السودان.

(٢٢٢) وسام أحمد طه منصور، **سكة حديد السودان** ، مرجع سابق ، ص٣٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٢٢٣) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٢٩، دفتر ٢٢، عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف الشفرة العربية، رقم ٢٠١، ص٤٥، تاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٩٢ هـ/ الموافق(٣ إبريل ١٨٧٥م).

(٢٢٤) عابدين، ديوان جلالة الملك، صادر تلغرافات، سجل ٤٩، شفرة ، كود ٠٠٦٩-٢٣٤٥٧، ص٢٣، تاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٩٢ هـ/ الموافق(٣ إبريل ١٨٧٥م).

(٢٢٥) دفتر رقم ٣١ ، وارد معية سنية عربي ، مكاتبة رقم ١٧، الصادرة من عثمان رفقي باشا فريق العساكر بالسودان إلى المعية السنية ، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ / الموافق (١٨ أبريل ١٨٧٨م) ، ص ٧٤.

(٢٢٦) عبد العليم خلاف، المرجع السابق، ص٢١٥ .

(٢٢٧) مكي شبيكه ، السودان في قرن ، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٢٢٨) دفتر رقم ٢٣ عابدين ، صادر تلغرافات، تلغراف عربي رقم ٢١٩ ، بتاريخ ١٨ جمادي الأول ١٢٩٢هـ/ الموافق(٢٣ يونيو ١٨٧٥م).

(٢٢٩) محفظة رقم ١٠٣ ، ملف رقم ٦ ، مديرية الفاشر .

(٢٣٠) محفظة رقم ١٠٣ ، ملف رقم ٤ ، خدمات داره .

(٢٣١) ميكروفيلم رقم ٢٨، معية سنية عربي، ص٧٨، رقم المكاتبة ١٥٨، رقم السجل ١، الأوامر الكريمة الصادرة إلي الدواوين والمجالس، سنة ١٢٩٢ه / الموافق (١٨٧٥م)ـ.

(٢٣٢) مذكرة عن تقسيم جهات السودان إلى مديريات ، بتاريخ ربيع أخر ١٢٩٩هـ / الموافق (فبراير ١٨٨٢م).

(٢٣٣) محافظ أبحاث السودان، محفظة رقم ٢٩، دفتر ٢٢، عابدين، صادر تلغرافات، صورة التلغراف الشفرة العربية، رقم ٢٠١، ص٤٥، تاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٩٢ هـ/ الموافق (مارس ١٨٧٥م).

(٢٣٤) دفتر رقم ٣٣ عابدين ، صادر تلغرافات ، التلغراف العربي الشفرة ، رقم ١٩٠، أمر كريم إلى حكمدار السودان بتاريخ ١٨ رجب ١٢٩٤هـ/ الموافق (٣٠ يوليو ١٨٧٧م).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٢٣٥) الوثائق الأفريقية ، مجموعة السودان ، محفظة رقم ١٠٣ ، كشف الإيرادات والمصروفات لمديرية دارفور ١٨٨١م.

(٢٣٦) نفسه.

(٢٣٧) عابدين، صادر تلغرافات، سجل ٤٨، كود ٠٢٣٤٥٦-٠٠٦٩، ص١٧-١٨، من الخديوي إلي حكمدار السودان بالفاشر تاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٩١الموافق (ديسمبر ١٨٧٤م).

(٢٣٨) مذكرة عن تقسيم السودان إلى مديريات ، ربيع أول ١٢٩٩/الموافق (يناير ١٨٨٢)م

(٢٣٩) نفس الوثيقة.

(٢٤٠) وثائق أفريقية ، محفظة رقم (٢) ، ملف (٦) ، كود ٠٠٠٠١٢-٥٠٤٦ ، العساكر الجهادية والباشبوزق بجهات دارفور ، بتاريخ يونية ١٨٨١م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner